



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي



ضيف العدد: الحسن العميمي



ظلت الاحتجاجات مستمرة رغم القمع والاعتقالات، وتتوخى الكرامة والعدالة الاجتماعية

البراهمة: سواصل النضال لعقد مؤثرنا

حول فشل دولة

الكمبرادور في استنابات طبقة وسطى

الأسيرات الفلسطينيات

يجولن السجن إلى مدرسة للصوص والمقاومة

المعركة الطلابية بين مطرقة اللاتنظيم

وسندان النظام المخزني



الحركات الاحتجاجية... بين الزخم الكمي وحاجات التأطير والتنظيم

ويتوالى سقوط أقنعة الديمقراطية المزيفة

كلمة العدد

أخرى. إن مثل هذا النضال يساعد على الاقتناع بأن الحقوق تنتزع بالنضال والا بالمزيد من النضال.

إن ما يميز الحملة النضالية التي أطلقها النهج الديمقراطي لينتزع حقه في عقد مؤتمره الوطني الخامس هو كونها حملة تزواج ما بين جميع أشكال النضال المتاحة وكذلك توسيعها على مختلف الجبهات الجماهيرية محليا ووطنيا وأمميًا.

منذ انطلاقتها تحقق لها احتضان واسع من طرف القوى السياسية الشقيقة والصديقة ونظمت ندوة دولية كبيرة للغاية شاركت فيها قوى مناضلة من القارات أفريقية وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا. الجميع عبر بصوت قوي على الدعم الأخوي والمبدئي واقترح أشكالًا من الممارسات النضالية لتنزل إلى الشوارع عبر عواصم العالم. أكدت هذه الندوة الأممية وما سيتبعها من حملة عالمية على ان موقع النهج الديمقراطي الأممي سليم ووضعه الاعتباري قوي وهذا يبشر بالطابع الأممي الذي سيحتله حزب الطبقة العاملة المغربي المستقل في الواجهة الأممية ومن داخل الجبهة العالمية المناهضة الامبريالية والصهيونية والرجعية وفي تأسيس أممية ماركسية تكون هي حياة أركان خوض الصراع ضد الرأسمالية والامبريالية للإطاحة بها وبناء الاشتراكية.

الديمقراطي حقه في التواجد القانوني بالضغط والنضال المستمر والمتصاعد. ولم ينظم قط أي نشاط جماهيري لم يرافقه النضال والاحتجاج من أجل انتزاع حق تنظيمه واقامته وكم من اجتماع او ندوة منعت وأقفلت أبواب القاعات في وجه المشاركين وكم من ضغوطات تعرض لها مواطنون أراد النهج اكتراء شقق او محلات من اجل فتح مقرات للتنظيم. وحتى الفروع التي انتخبت لجانها المحلية او الجهوية وقدمت اشعاراتها لطلب وصل الايداع فإنها حرمت من ذلك إلا بعضها يمكن عدده على أصابع اليد الواحدة.

بهذا النضال المستمر والحازم استطاع النهج الديمقراطي ان يكشف طبيعة السياسة المتبعة في مجال الحقوق الفردية والجماعية ببلادنا. ان الدولة المغربية عاجزة وترفض احترام قوانينها كلما كانت هناك قوى سياسية او جموعية تسعى للاستفادة منها وتوظفها لصالح شعبنا. انكشفت الطبيعة الزائفة لديمقراطية الواجهة.

إن النهج الديمقراطي يخوض هذه المعركة القانونية والسياسية ليجعل منها مناسبة ملموسة أمام العمال والعاملات والكادحات والكادحين ليقنع الجميع بأن الحقوق ليس هي تلك التي يتغنى بها الخطاب المخزني في وسائل إعلامه بل هي تلك المطبقة على أرض الواقع وما هو مطبق ليس إلا استبداد مكشوف تارة ومقنع تارة

قرر النهج الديمقراطي عقد مؤتمره الوطني الخامس في أيام 28/29/30 من شهر يناير 2022. ولهذا الغرض قدم طلبات الترخيص باستغلال القاعات العمومية وحاول وضع الإشعار بذلك، لكن السلطات الترابية والعمومية رفضت تسلم هذه الطلبات بذريعة أن القاعات تحت الترميم أو بذريعة قانون الطوارئ الصحي. كان من الممكن اعتبار تلك الحجج معقولة، لو لم تعقد أحزاب أخرى ونقابات، مؤتمراتها ومهرجاناتها في نفس الظروف ولم تمنع بمقتضى الحجج التي رفعت في وجه النهج الديمقراطي. يتضح بما لا يدع مجالًا للشك أن النظام القائم يطبق الكيل بمكيالين ويضيق على النهج الديمقراطي ليحرمه من عقد مؤتمره الوطني في ظروف عادية وحضوريا.

إن النظام المخزني لا يضيع أية فرصة من أجل إسكات الأصوات المعارضة له وفي نفس الوقت يريد تحجيمها إلى حد يجعل منها ديكورا يوظفه في الدعاية لوجود ديمقراطية تسمح بوجود النهج الديمقراطي وغيره من الأصوات الحرة؛ لكن في ذات الوقت يمنعها من حقها في التنظيم والتواصل والتعبير عن رأيها وتنشر فكرها وتنظم العمال والكادحين من أجل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنه يريد لها ديكورا يزين به ديمقراطية الواجهة. وكعادته، ومنذ تأسيسه، انتزع النهج

ندوة دولية حول التضامن الأممي الأهداف والوسائل

أعطيت الكلمة الافتتاحية للكاتب الوطني النهج الديمقراطي الدكتور "مصطفى البراهمة" والذي تحدث فيها عن أهم سمات الوضع الحالي وعن أسباب قمع وحصار النهج وحرمانه من وصولات الإيداع لتجديد فروعها والقاعات العمومية والاعلام العمومي منذ مدة، كما أن السلطات رفضت مؤخرا تسلم الاشعار بعقد مؤتمره الخامس.

وذكر الكاتب في كلمته أهم المراجعات التي عرفها المغرب خاصة في الحقوق والحريات واستهداف كافة المعارضين من تنظيمات وصحافيين ومدونين، في محاولة من النظام المخزني الاستبدادي لإعادة ترتيب أوراقه بعد بعض التنازلات التي فرضتها عليه حركة 20 فبراير التي يغنيها مجرد قوس يجب إغلاقه، وفق تعبيره، كما أشار على أن "الدول الديمقراطية مطالبة برفع دعم النظام بالمغرب ومطالبته باحقوق الديمقراطية، بدءا لتمكين النهج الديمقراطي من عقد مؤتمره الخامس"، وأضاف قائلا أن "التضامن الأممي كفيل بكسر شوكة النظام وغطرسته".

بعد هاته الكلمة الافتتاحية القوية، أعطيته الكلمة لممثل الحزب الاشتراكي الثوري بجنوب افريقيا، وفي نفس الوقت الأمين العام للاتحاد الوطني لعمال الحديد، "يرفين جيم" الذي أكد بدوره على أهمية التضامن الأممي والعمل الوحدوي لدول جنوب الصحراء وافريقيا للنضال ضد العدو المشترك وهي القوى الامبريالية.

ومن جنوب افريقيا إلى تونس مع الرفيق "حمة الهمامي" الأمين العام لحزب العمال التونسي، الذي اقترح تنظيم تظاهرات احتجاجية أمام سفارت المغرب في بلدان المنظمات المتضامنة، تحت شعار "ارفعوا أيديكم عن النهج الديمقراطي"، مشيرا إلى إمكانية تنسيقها من حيث الموعد، وتنظيم حملات تضامنية على وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى نقل هذه الحملة إلى وسائل الإعلام الأخرى، مشددا على أن لدعم الأحزاب الثورية يمكن أن يساعد في الضغط على النظام الملكي ومساعدة الرفاق في النهج الديمقراطي".

بعد حمة تحدث المؤرخ والصحفي "فيجاي براشاد" وهو مدير معهد القارات الثلاث للابحاث الاجتماعية، الذي ذكر في كلمته العديد من حملات التضامن التي نظمها العمال والمضطهدون في مختلف مناطق العالم على مر التاريخ، وإلى الآن موضحا لذلك ومؤكدا بدوره على أهمية التضامن الأممي في النضال ضد الامبريالية.

ومن أوروبا هات المرة تحدثت نائبة رئيس حزب اليسار الأوروبي ومسؤولة العلاقات

مع اقتراب عقد المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي الذي يستعد فيه للإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، تستمر الحملة المسعورة التي يشنها المخزن ضد الحزب ومناضليه ومناضلاته وكافة أنشطته، والتي تجلت مجددا، وعلى غرار العديد من الأنشطة في منعه من حقه المشروع في عقد مؤتمره في فضاء عمومي والاستفادة من القاعات العمومية كباقي الأحزاب والتنظيمات المغربية.

واستشعارا منه بأهمية وضرورة فضح وتعرية هاته الممارسات، أطلق النهج الديمقراطي حملة إلكترونية حملت وسم #ارفعوا أيديكم عن النهج الديمقراطي والتي عرفت التفافا واسعا وتضامنا مهما لتنظيمات جماهيرية وأحزاب يسارية وطنية، جهوية ودولية، عبرت على دعمها ومساندتها للنهج من أجل رفع الحصار والتضييق عليه، سواء عبر بيانات وبلاغات مساندة أو فيديوهات تضامنية

وفي إطار هذه الحملة التضامنية عقد النهج الديمقراطي ندوة دولية عبر وسائل التواصل الاجتماعي جرى بثها بشكل مباشر عبر صفحته الرسمية على فايسبوك، يوم السبت 15 يناير/كانون الأول 2022، تحت عنوان "التضامن الأممي: الأسباب، الأهداف والوسائل". والتي عرفت مشاركة ثمان أحزاب يسارية من مختلف قارات العالم إضافة إلى النهج الديمقراطي.

ويكتسي التضامن الأممي أهمية بالغة من أجل رفع التضييق والحصار على نضالات الشعوب المضطهدة التي تجابه هيمنة الرأسمالية وتناضل ضد قواها الامبريالية الرجعية، وكذلك فضح انتهاكات الأنظمة التبعية في حق القوى المناضلة كما هو الحال في المغرب سواء مع النهج الديمقراطي أو إطارات مناضلة أخرى تغرد خارج سرب المخزن.

لم يفت مسيرة اللقاء "زهرة قوبيع" في بداية الندوة بعد الترحيب بالمتدخلين/ات والمشاركين/ات، أن تذكراهم سمات الوضع السياسي بالمغرب بالفترة الأخيرة والذي يتميز بتراجعات خطيرة في مجال الحقوق والحريات، كما شهدت الفترة ارتفاعا في المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي. كما استغل المخزن حالة الطوارئ الصحية كذريعة لفضح المزيد من القمع والحصار على الحركات الاحتجاجية وفرض المزيد من الهيمنة السلطوية عليها خاصة الاطارات المناضلة والتي تعبر بشكل واضح عن توجهاتها المعارضة لسياسات المخزن والرافضة للتطبيع.

بعد توضيح السياق العام لهذه الندوة

كلمة الكاتب الوطني المصطفى لبراهمة في الندوة الدولية

الاستبدادي، منذ أن فرضت عليه حركة 20 فبراير المجيدة بعض التنازلات في مجال حقوق الانسان، ما فتئ منذ عشر سنوات محاولة التراجع عنها واعتبارها قوسا تم إغلاقه، والعودة إلى سنوات الرصاص، ضاربا عرض الحائط بالحقوق المدنية والسياسية بقمع الحريات الديمقراطية، حرية الضمير والرأي والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة والشغيلة عموما، وإشاعة الهشاشة والفقر

الرفيقات والرفاق

إن النظام السياسي القائم

الرفيقات والرفاق في الأحزاب الشيوعية واليسارية في أوروبا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وآسيا.

تحية النضال والصمود، وشكرا على تلبية دعوة النهج الديمقراطي للمشاركة في هذه الندوة الدولية حول التضامن الأممي، الأسباب والأهداف والوسائل، التي هي في الحقيقة مهرجان دولي للتضامن مع النهج الديمقراطي في المغرب، من أجل حقه في عقد مؤتمره الوطني الخامس في شروط ملائمة، بالطبع مع احترام الإجراءات الاحترازية في ظل توشي وباء كورونا. يشارك في هذا المهرجان بالإضافة إلى الأحزاب الشقيقة والصديقة التي



سيتناول ممثلوها الكلمة حضوريا، والبعض الآخر سيتلى كلمات التضامن كتابيا والمصورة، لذلك فإني أقدم باسم النهج الديمقراطي في المغرب، بجزيل الشكر والرفاق لكل الرفاق والرفيقات المشاركين في هذه الندوة، وكل من ساند النهج الديمقراطي.

الرفيقات والرفاق

يعتزم النهج الديمقراطي عقد مؤتمره الوطني الخامس الذي سيكون مناسبة للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وقد بدأ التضييق على النهج الديمقراطي منذ ما يقرب السنتين برفض تسلم وثائق تجديد وتأسيس فروعها، ورفض تمكينه من القاعات العمومية لمزاولة أنشطته علما، أنه كان ممنوعا من الإعلام العمومي منذ فترة طويلة، واليوم تم منعه من القاعات العمومية لعقد مؤتمره، وتم رفض تسلم الإشعار بعقد من طرف السلطة.

ويأتي هذا التضييق على النهج الديمقراطي في ظل تغول النظام المخزني واعتماده مقاربة القمع للحركات الاحتجاجية واعتقال الصحفيين والمدونين والنشطاء المعارضين، وتكاد تؤسس هذه المقاربة الأمنية، القمعية والسلطوية للدولة البوليسية. ذلك أن النظام المخزني

الرفيقات والرفاق

نجدد العهد للقوى الشقيقة والصديقة على أننا سنواصل النضال من أجل حقنا في عقد مؤتمرنا وإعلان تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وجبهة الطبقات الشعبية والتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، والمساهمة في بناء أممية ماركسية على طريق التحرر الديمقراطي والاشتراكية.

عاش التضامن الأممي

لا بد من مقاومة الشعب

كرسي

التنسيقية الوطنية للأساتذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد تنفذ برنامجا نضاليا مكثفا

نفذت التنسيقية الوطنية للأساتذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد بكرسي في أول يوم من برنامجها النضالي الذي سيستمر أسبوعا كاملا بإضراب ووقفه يوم الاثنين 17/01/2022 بساحة بئر انزان وبعد كلمة الرفيق أعلام حميد عضو السكرتارية الوطنية للتنسيقية الذي عرف بالبرنامج النضالي ويعزم التنسيقية على فرض الإدماج لكل الأطر في أسلاك الوظيفة العمومية وكشف خلفيات تصفية الوظيفة العمومية والخدمة العمومية ومنها التعليم العمومي. وقد حضرت الوقفة نقابات الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم (ك د ش) والنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) في إطار الدعم والمساندة. كما حضرها فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب للتعبير عن تضامنه المطلق مع نساء ورجال التعليم. ففي كلمته طالب الرفيق حطيبي محمد بإدماج الأساتذة كلهم في الوظيفة العمومية وكشف السياسات الطبقيّة في التشغيل وطالب باحترام الحق في التنظيم والوجود القانوني للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وضمان الحق في الشغل والمساواة في الولوج للوظيفة العمومية والتعويض عن البطالة. كما حضر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وركز الرفيق محمد

شويا عضو مكتب الفرع في كلمته على سعي الدولة الحثيث منذ اندلاع حركة 20 فبراير المجيدة إلى إحكام القبضة الأمنية على المغاربة وقهر الحريات عبر القمع ونصب المحاكمات الصورية وعودة الاعتقال السياسي والاعتقال بسبب الرأي وضرب سائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى رأسها تفكيك القطاع العمومي بما فيه قوانين الوظيفة العمومية منذ الدستور الممنوح ل 2011 إلى القوانين التراجعية وعلى رأسها قانون فصل التكوّين عن التوظيف وإيقاف الاعتراف والترقية بالشواهد وتخريب أنظمة المعاشات ونهب صناديقها وفرض التعاقد وتمير القانون الإطار التراجعي 51/17 بهدف تصفية مجانية التعليم العمومي وضرب وحدته وجودته في إطار مسلسل تصفية الخدمات العمومية وخصوصتها وتسليعها. ودعا في الأخير إلى نيل الانقسامية وتوحيد الحركة الاجتماعية وتجديدها عبر إنشاء الجبهات لكل القوى التي لها مصلحة في التغيير بأفق سياسي واضح عوض المعارك المشتتة والمعزولة ودعا إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي من الصحافة الحرة المستقلة والمدونين واليوتوبرز ورفع المتابعات في حق الأساتذة والنقائين والمحامين والمحتجين من أجل حقهم في العيش الكريم.

بني ملال / خنيفرة

الشغيلة التعليمية تندد بالمتابعات الانتقامية ضد فاضحي الفساد

لذات النقابة إسماعيل أمرار في محنته مع الأحكام القضائية الصادرة مؤخرا ضده. ويقول النقابيون المحتجون أن الشكايات والمتابعات ليست سوى محاولات من المسؤولين لطمس حقيقة الاختلالات والتجاوزات وسوء التدبير لقطاع التعليم في الجهة، وأن بيانات الجامعة تنتقد الأعمال وأساليب التسيير ولا علاقة لها بالأشخاص وأعراضهم.

نظم المجلس الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي- بجهة بني ملال/خنيفرة وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، للتعبير عن غضب ورفض الشغيلة التعليمية للشكايات الكيدية والمتابعات الانتقامية التي تستهدف مناضلي ال FNE التوجه الديمقراطي. الوقفة جاءت كذلك تعبيرا عن تضامن الأساتذة والأساتذة مع الكاتب الجهوي



قرية با محمد

الاحتجاج على ترحيل السوق الأسبوعي

المجلس مسؤولية تشريد المئات من تجار السوق وقطع أرزاقهم وطردهم من أمكنتهم التي يؤدون عنها الرسوم الجبائية منذ سنوات طويلة وكذا مسؤولية تعويضهم عن الضرر. كما حملت الرئيس مسؤولية التلاعب في المشاريع المسطرة في إطار مشروع المدينة وتقايسه عن حماية العقار الذي سيقام عليه المنتزه العمومي والذي قام احد الخواص بحرثه أمام أنظاره وأنظار السلطة المحلية معتبرة ذلك تواطئا مكشوفاً وهذرا للمال العام. ونددت في ذات البيان بالإنزال الأمني المكثف لقمع وترهيب تجار السوق ومنعهم من تنظيم وقفتهم الاحتجاجية السلمية.

أدانت الهيئات السياسية والحقوقية والنقابية بقرية با محمد في بيان لها صادر في 6 يناير 2022 قرار المجلس الجماعي القاضي بترحيل



السوق الأسبوعي ممن مكانه الحالي إلى دوار المحاميد مع تحميل رئيس

فكيك

معاناة ساكنة بني تجيت / إقليم فكيك مع التلاعب بمادة الدقيق المدعم

دعا مناضلو بلدة بني تجيت بإقليم فكيك الساكنة إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم 10 يناير 2022 للتنديد بالوضع المزري الذي تعيشه البلدة وللمطالبة بالتسوية الفورية للوائح الاستفادة من الدقيق المدعم لتشمل جميع الأسر بدون استثناء. وقد أوضح نداء الوقفة استمرار معاناة الساكنة مع التلاعب والتدبير

السيئ لتوزيع مادة الدقيق المدعم حيث يتم حرمان شريحة واسعة من هذه المادة من طرف بعض التجار رغم وجود أسمائهم في اللوائح التي وضعتها السلطة لهذا الغرض رغم أن الحصة المخصصة للبلدة كافية لسكانتها، لكن تملص السلطة وعدم تحملها لمسئوليتها أدى إلى استمرار معاناة الساكنة.

بني ملال

محاكمة المناضل إسماعيل امرار

في مواجهة الاحتجاجات الشعبية ونضالات القوى الديمقراطية وخصوصا بخنيفرة حيث يمنع ويقمع أي شكل احتجاجي. ويتابع المناضلون بتهم كيدية لإسكات أصواتهم كما هو الشأن بالنسبة للرفيق كبير قاشا. مناضل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنهج الديمقراطي، الذي يتابع على خلفية فضحه للفساد المستشري في جميعية مرضى القصور

أصدرت المحكمة الابتدائية ببني ملال حكما جائر في حق الرفيق إسماعيل امرار، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم / التوجه الديمقراطي لجهة بني ملال خنيفرة ومناضل النهج الديمقراطي ببني ملال، بستة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 10000 درهم وتعويض قدره 2000. ويأتي هذا الحكم في إطار محاكمة صورية



الكلوي بخنيفرة.

وقد تم تجسيد وقفة احتجاجية من طرف المجلس الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي يوم الثلاثاء 18 يناير 2022 أمام مقر الأكاديمية الجهوية احتجاجا على المتابعات الكيدية ضد الرفيق إسماعيل امرار التي هي استهداف أيضا للجامعة الوطنية للتعليم على دورها الكفاحي والريادي في الدفاع عن نساء ورجال التعليم وفضح الفساد والمفسدين في قطاع التعليم بالجهة.

انتقامية من الرفيق إسماعيل على خلفية فضحه للفساد والمفسدين في الأكاديمية الجهوية للتربية الوطنية وعلى رأسهم مدير الأكاديمية ودوره النضالي و النقابي البارز في الجهة في الوقوف في وجه إخطبوط الفساد والاستبداد والانخراط في النضال الشعبي ودعم الفقراء والمظلومين.

وللتذكير فان جهة بني ملال خنيفرة تعرف كغيرها من الجهات المهمشة. تفاقم مظاهر الفساد في جميع المجالات وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبية، وتغول خطير للسلطات المخزنية

مراكش

تأجيل جلسة محاكمة المناضلة النقابية والحقوقية مريم القرابطي

بناء على شكاية كيدية من طرف مدير الثانوية التأهيلية القاضي عياض بمراكش في ملف رانج منذ سنوات يتعلق بفضحها للتحرش الجنسي الذي مارسه هذا المدير على موظفة بنفس المؤسسة والذي حوكم على إثره بالحبس موقوف التنفيذ.

تم يوم 10 يناير 2022 تأجيل جلسة محاكمة المناضلة النقابية والحقوقية مريم القرابطي إلى يوم 24 يناير 2022. وللتذكير فان المناضلة مريم القرابطي عضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفرع المنارة بمراكش والجامعة الوطنية للتعليم /التوجه الديمقراطي بمراكش تتابع



تضامن مطلق
مع المناضلة الحقوقية والنقابية
مريم قرابطي



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقدم التقرير السنوي حول واقع الحرريات العامة بالمغرب

لناهضة العنف ضد النساء ببني ملال وغيرها إضافة إلى استمرار حرمان العديد من الجمعيات من الحق في الوجود القانوني كالجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب وجمعية اطاك والتنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان وجمعية الحرية الآن وجمعيات محلية وبعض جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بسبب وجود أشخاص غير مرغوب فيهم بسبب انتمائهم السياسي أو الحقوقي في إطار ما يسمى بالانتقاء الأمني كأسلوب للإقصاء والتضييق حسب التصريح.

في مجال الحق في التجمع والتظاهر السلمي

-منع وقمع أشكال الاحتجاج من تجمعات وتظاهرات ومسيرات واعتصامات واحتجاجات جماهيرية في انتهاك للمبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان وضمنها الحق في التجمع السلمي. وفي هذا الإطار سجل التقرير تضيق تفرقة التجمعات بشكل مستمر وممنهج في بعض المدن والاستعمال المفرط والعشوائي للقوة بدون مبرر واستعمال بعض الأساليب الحاطة بالكرامة في التعاطي مع النساء المحتجات وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان وتطوير التجمعات ومنع الالتحاق بها واحتجاز بعض المحتجين ومنع حرية التنقل. وقد تابعت الجمعية 143 حالة منع وحصار وقمع للوقفات والمسيرات والتجمعات وعلى الخصوص التي دعت إليها الحركات الحقوقية والنقابية والاجتماعية وحركة المعطلين ولجن دعم المعتقلين والجمعية المغربية لدعم فلسطين و ضد التطبيع ...

وقد خلص التقرير إلى عرض عدة توصيات منها إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والتعبير والحق في التظاهر والتجمع السلميين ووقف المتابعات في حق الصحافيين والمدونين ورواد التواصل الاجتماعي والنشطاء الاجتماعيين والحقوقيين ... وإصدار قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ورفع حالة الطوارئ الصحية وكل التدابير والإجراءات الماسة بحقوق الإنسان وضمان حق الحصول على المعلومة وإلغاء القيود المفروضة على الجمعيات وإلغاء جميع الفصول الجزرية والمقيدة لحرية الصحافة ووضع قانون جديد للتجمع والتظاهر ينسجم مع المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

قدم المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تصريحاً صحفياً في الندوة الصحفية التي عقدها بالمقر المركزي للجمعية بتاريخ 13 يناير 2022 لتقديم تقرير حول واقع الحريات العامة بالمغرب خلال سنة 2021 سلط فيه الضوء على مختلف أصناف الانتهاكات التي مست الحريات العامة خلال هذه السنة المتسمة باستمرار حالة الطوارئ الصحية مبرزا عمق الأثر السلبي لحالة الطوارئ الصحية التي تم استغلالها من طرف الدولة لتسييد مقاربتها الأمنية أكثر والحجر على الحقوق والحريات الأساسية وخاصة حرية الرأي والتعبير وتشكيل الجمعيات والتظاهر السلميين، وقد عدد التصريح الصحفي مظاهر هذه الانتهاكات ومنها:

في مجال حرية الرأي والتعبير:

-محاولة تمرير مشروع قانون 20/22 المتعلق بتقييد وتشديد الرقابة على استعمال شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت. وقد جرى التراجع عنه تحت ضغط الرأي العام المغربي.

- توقيف مليون و530 ألف مواطن/ة بتهمة خرق حالة الطوارئ الصحية ما بين يوليوز 2020 وابريل 2021 جرى تقديم 280 ألف منهم أمام القضاء وهو ما يناقض دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي صنفت المغرب ضمن 15 بلدا استغل حالة الطوارئ الصحية لسحق المعارضة والسيطرة على الناس.

- استمرار الاعتقالات والمحاكمات في صفوف الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الحركات الاجتماعية. وقد تابعت الجمعية 170 حالة من تلك الاعتقالات والمتابعات.

في مجال حرية تاسيس الجمعيات والحق في التنظيم

- حرمان العديد من الجمعيات والهيئات المناضلة من وصولات إيداع ملفاتها القانونية سواء المتعلقة بالتأسيس أو المتعلقة بالتجديد ومن استعمال القاعات العمومية. وفي هذا الإطار سجلت التقرير حرمان 74 فرعا من فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من وصولات الإيداع وبعض فروع العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة المغربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين الشباب بوجوده وجمعية إنصاف

إيموزار

شركة «زلاغ اكري» بمنطقة إيموزار كندر

وهوما فنده باقي العمال الذين أكدوا أن رفاقهم التحقوا بعملهم كالعادة. وقد اثارته هذه التهمة غضب العاملات والعمال مما جعلهم يطلقون شرارة الاحتجاج الذي كان مدعوما بخطوات تديرية من طرف الاتحاد الإقليمي والجهوي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا.م.ش) بجهة فاس/مكناس وإقليم إفران-أزرو-الحاجب والمكتب الوطني بواسطة مختلف المراسلات (تتوفر النشرة على نسخ منها) للجهات المختصة والمسؤولة.

وأثمرت هذه الخطوات النضالية سواء الميدانية أو التنظيمية حوارا تم عقده يوم الاثنين 17 يناير 2022. فيما لا زال مطلب عقد لجنة إقليمية ملحا للبحث في مختلف القضايا التشغيلية المتعلقة بعاملات وعمال شركة Zalagh Agri التي تشغل أكثر من 1000 عاملة وعامل زراعيين أكثر من نصفهم غير مرسمين ويعملون بشكل موسمي مما يعني الحرمان من مجموعة من الحقوق وغياب مجموعة من الشروط والالتزامات الاجتماعية.

خلص الحوار الذي فرضته نضالات عمال شركة «زلاغ اكري» بضاية عوا بمنطقة إيموزار كندر إلى إرجاع 20 عاملا سبق لإدارة الشركة أن طردتهم بشكل تعسفي، مع إبقاء حالة اثنين من المطرودين معلقة إلى حين «تدارس وضعيتهم». وإزاء هذا الاستثناء هدد العمال العائدون إلى العمل وباقي رفاقهم بمواصلة الاحتجاج والاعتصام تضامنا معهم إذا لم يستعيدوا مواقع عملهم خلال هذا الأسبوع.

وجدير بالذكر أنه خلال الأسبوع الماضي، خاضت الطبقة العاملة الزراعية بالشركة عدة وقفات واعتصامات احتجاجية أمام باب الشركة تعبيرا منهم عن رفضهم لمسلسل التسريحات التعسفية في حق 20 عاملا. ولجأت إدارة الشركة في البدء إلى تهريب العمال وتخويضهم من خلال توظيف حراس أمن خاصين وكلاب مدربة. كما حاولت الاستعانة بإقحام درك إيموزار كندر لما قدمت شكاية كيدية ضد اثنين من العمال تتهمهم ب «اقتحام موقع العمل،

معاونة عمال شركة لاسامير

التصفية القضائية والتفويت للحواس. وقد تسبب توقفها في أزمة طاقة كبيرة للمغرب استغلتها شركات التوزيع الخاصة كشركة «افريقيا غاز»، لصاحبها اخنوش رئيس الحكومة، لجني مئات الملايير من الدراهم عبر الرفع من أسعار المحروقات ومشتقاتها. كما تسبب في تسريح وتشريد عمال ومستخدمي الشركة وتدهور

دعا المجلس النقابي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشركة «سامير» في بيان له مؤرخ في 6 يناير 2022، كافة العمال بالشركة إلى خوض إضراب عن الطعام والمشي حفاة من باب الشركة إلى الطريق الساحلية يوم الثلاثاء 18 يناير 2022 احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية المزرية لشغيلة الشركة والموقف السلبي للحكومة



الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمدينة المحمدية.

وقد أصدرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالمحمدية بيانا بتاريخ 11 يناير جددت فيه تضامن النهج الديمقراطي المطلق واللامشروط مع عمال/ات الشركة، مثمنا مبادرتهم/ن النضالية وداعية إلى الانخراط الميداني لإنجاحها مع تحميل الدولة والحكومة كامل المسؤولية فيما آلت إليه وضعية الشركة والمطالبة بحاسبة المتورطين في هذه القضية الوطنية المصيرية حسب تعبير البيان.

وتهربها من معالجة الملف الناجم عن خصوصية الشركة ونهب أصولها وإغراقها في الديون، وللمطالبة بإنقاذ الأصول المادية للشركة والثروة البشرية واسترجاع الملايير من المال العام وتدخل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قصد تحقيق المصلحة العامة واستئناف الإنتاج بالمصفاة المغربية للبتروول.

وللتذكير فإن شركة «سامير» هي الوحيدة في المغرب لتكرير النفط توقفت عن الإنتاج منذ غشت 2015 نتيجة سوء التسيير وتراكم الديون مما ادخلها في أزمة مالية خانقة فتم إخضاعها لمسطرة

طنجة

احتجاج عاملات شركة «كامبا» للنسيج

أجورهن واستنزاف قوة عملهن. أضف إلى ذلك حرمانهن من حقوقهن الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية حيث لا تصرح إدارة الشركة بجميع ساعات العمل واهانة كرامتهن بالسب والقذف والتهديد بالطردهن في حالة عدم قبول شروط العمل المذلة.

نظمت عاملات شركة «كامبا» للنسيج بالمنطقة الصناعية العوامة بطنجة وقفة احتجاجية أمام باب المصنع يوم الأربعاء 19 يناير 2022 احتجاجا على شروط العمل القاسية ومحاولة فرض تقييم العمل بالميزان وهو ما ترفضه العاملات نظرا للإجحاف الذي يسببه على مستوى



الطبقة العاملة في القطاع الفلاحي فاجعة حادثة سير بمنطقة بوفكران

بضائع كانت تقل على متنها أكثر من 20 عاملا زراعيا وسيارة أجرة. وقد أسفر الحادث عن إصابة حوالي 15 عاملا نقلوا إلى قسم المستعجلات بمكناس و وفاة سائق سيارة الأجرة حسب ما راج من الأخبار.

ويطرح هذا الحادث من جديد مشكلة وسائل نقل العمال/ات الزراعيين/ات غير المناسبة والمتقدمة لشروط الأمان والسلامة والصحة من شاحنات و«بيكوبات» في غالبها مهترئة ومتقادمة يتكدس فيها عدد كبير من العمال/ات وتتجول بكل حرية أمام مرأى الأجهزة الأمنية المختصة وكثيرا ما تسببت في حوادث مروعة ذهب ضحيتها مئات من العمال/ات من قتلى وجرحى ومعطوبين دون ان يدفع ذلك السلطات المختصة للتدخل الإجازم لوقف هذا الاستهتار بأرواح وصحة العمال/ات وارغام الباطرونا على توفير وسائل النقل المناسبة.

لم تمض سوى أيام معدودة على فاجعة وفاة العاملة والمناضلة النقابية ايمان دينار



باشتوكة ايت باها على اثر دهسها من طرف سيارة قبالة معتمم العامل/ات أمام باب شركة «أزورا» حتى استفاقت الطبقة العاملة يوم على فاجعة حادثة سير خطيرة وقعت بنواحي منطقة بوفكران يوم الجمعة 14 يناير 2022، ما بين ناقلة

حول فشل دولة الكمبرادور في استنبات طبقة وسطى

ابو سعد

السياسي دور في خلخلة الأوضاع الاجتماعية ليسمح بظهور فئات اجتماعية وسطى انتعشت وشكلت درعا اجتماعيا استعملته الطبقة السائدة للحفاظ على هيمنتها وفي تكسير النضالية والدينامية الاجتماعية - كانت هذه حالة العديد من الأنظمة الفاشية- للجواب على هذا السؤال في حالة المغرب يكفي ان ننظر إلى المشهد الحزبي القائم. ان النظام الاستبدادي همش كل تلك الأحزاب ولم يسمح بالبقاء أو الانتعاش إلا للأحزاب التي تخدم سياسته جملة وتفصيلا. إنه يرفض كل محاولة لإصلاحه ولو من داخل مؤسساته. ولذلك بقيت الفئات الاجتماعية الوسطى من دون تعبير سياسي يدافع بانسجام واستقلالية ولو نسبية عن مصالحها. لقد فقدت هذه الفئات الثقة في التعبيرات السياسية الحزبية المنخرطة في اللعبة السياسية الرسمية. ومما يبرهن عن فقدان الثقة تلك هو التراجع الذي تعرفه أحزاب ما كان يسمى بالكتلة الوطنية. أنها تحولت إلى أحزاب الأعيان والنخب المخزنية الجديدة وغادرت صفوفها تلك القواعد المناضلة والمنحازة إلى أصلها الاجتماعي.

وكخلاصة لما سبق فإن هذا التفجير المتواصل الذي تتعرض له كل فئات شعبنا لن يتوقف لأن أسبابه مستمرة ومرشحة للتعاظم نتيجة الأزمة البنوية نمط إنتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا. وما لم تتم معالجة هذه الأسباب بالقضاء على نمط الرأسمالية التبعية والتحرر من القبضة الامبريالية فإن خلق شروط نمو اجتماعي ومحاربة الفقر لن تتحقق إلا بتولي قوى طبقية ثورية حقيقية مهمة قيادة النضال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من اجل اقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق تحقيق المجتمع الاشتراكي. إن الفئات الاجتماعية الوسطى المفقرة ستجد السند والدعم من هذه القوى الثورية ومن قاعدتها الطبقية أي الطبقة العاملة سند سيمكن من خلق الشروط الذاتية لانتزاع المطالب والمكتسبات باستقلال تام وحقيقي عن الهيمنة السياسية الرجعية للنظام وأحزابه المخزنية أو التي تخلت عن قواعدها الاجتماعية والطبقية وباتت تلمح للتسلق الانتهازي.

الثروة والعيش الباذخ. المغرب ساكنته شابة لكن شبابها يلقي بنفسه في البحر هربا من الفقر والحكرة غير مبال بأخطار الموت غرقا.

تتكرر نفس الدعوة إلى خلق طبقة وسطى باستعمال جهاز الدولة وامكانياتها التمويلية عبر المزيد من الخصخصة أو المديونية. إنها خطة قصيرة النظر تعتقد أنه يمكن توزيع بعض القروض أو التسهيلات كافية لتنبثق هذه الطبقة الاجتماعية في البادية أو المدن الصغرى كما تخرج الأرانب من قبعة الساحر. ترمي الخطة إلى استنبات طبقة وسطى من دون القضاء على أسباب الفقر ومصادر تفجير الأغلبية الساحقة من الشعب وهي نفس الأسباب التي قضت على فئات اجتماعية وسطى حقيقية كانت قائمة الذات لكنها تعرضت للهشاشة المؤدية إلى السقوط في أسفل السلم الاجتماعي. كيف يمكن لهذه الطبقة الوسطى ان ترى النور ويكتب لها النجاح في الوجود تم التطور والتوسع في ظل اقتصاد متحكم فيه كمشة من العائلات الاحتكارية اقتصاد مفتوح على المنافسة بين الشركات الامبريالية والتي غرضها الربح السريع وتهريب إرباحها إلى الخارج؟

عند التمعن في الدعوة إلى خلق طبقة وسطى في البادية بالاعتماد على تمليك أراضي الجموع والأراضي السلالية إلى المنتفعين منها وذوي العلاقة يتضح أن الغرض هو إغراق هؤلاء المالكين الجدد بديون تمويلية لمشاريع لن تصمد ويكتب لها النجاح فيضطر هؤلاء إلى بيع تلك الأراضي الى سماسرة أو أباطرة كانوا يتربصون الفرصة المواتية للانقضاض على تلك الأراضي. في المحصلة نرى أن الدولة تخلق وهم تشكيل طبقة اجتماعية وسطى بدل توفير الشروط الموضوعية لوضع التشكيلة الاجتماعية على سكة تغيير حقيقي يسمح بالقضاء على الاحتكار والتمييزات الاجتماعية الحادة.

إذا كان المجال الاقتصادي والاجتماعي مسيخ ومرهون لمصالح الكتلة الطبقية السائدة ولا يسمح بانبثاق طبقة اجتماعية او فئات اجتماعية وسطى فهل يمكن للحياة السياسية كما ترعاها الدولة ان تساعد على توفير شروط انبثاق هذه الطبقات او الفئات الوسطى؟ لهذا السؤال أهمية وجدوى لأن هناك عبر العالم بعض الحالات كان للمدخل

بطرح "برنامج أوراش" تكون الدولة الكمبرادورية دولة البرجوازية الاحتكارية وكبار الملاكين للأراضي قد عاودت محاولة خلق او استنبات طبقة وسطى كحاجة اجتماعية وسياسية لتوفير قاعدة اجتماعية لنظام باتت أزمته تستفحل وعزلته تكبر مع ما يعني ذلك من انهيار الشرعية السياسية والهيمنة الفكرية والأيدولوجية على مكونات الشعب.

تعود أولى تجارب خلق طبقة وسطى إلى بداية سبعينيات القرن الماضي مع خطة "المغربية". فبعد الاستيلاء على أهم الشركات وأجود الأراضي التي كانت في ملكية المعمرين الأجانب، من طرف البرجوازية الاحتكارية والعائلات الكبرى وأعاون الدولة السامون، تم توزيع بعض الفئات على فئات اجتماعية بهدف خلق قاعدة اجتماعية لنظام تعرض سنتي 1971 و1972 لأخطر هزتين سياسيتين هددتا وجوده متمثلتين في محاولتي الانقلاب العسكري. صوحت هذه الخطة بإطلاق ما سمي بالإجماع الوطني من أجل الوحدة الترابية والمسلسل الديمقراطي الذي وضع بدوره من أجل استقطاب نخب سياسية جديدة بدمج أحزاب الكتلة الوطنية في المشروع المخزني تحسبا لأي تصدع اجتماعي محتمل جدا. انتهت هذه المحاولة إلى الفشل الذريع وإعلان وشوك السكتة القلبية من طرف رئيس الدولة آنذاك الحسن الثاني.

نفس الوضع يتكرر في ما يسمى بالعهد الجديد مع إعلان فشل النموذج التنموي. لكن هذه المرة تبتدى وجه آخر للأزمة البنوية لنمط إنتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا بعد جائحة كورونا التي عرت على مستوى انتشار الفقر وعمق هذه الأفة التي ضربت مختلف فئات الشعب المغربي. اضطرت الدولة مكرهة للكشف عن الأرقام المهولة لحالة الفقر واتضح أن هناك أكثر من 23 مليون مواطن ومواطنة تعيش في حالة الفقر إلى تحت عتبة الفقر كما هي محددة على الصعيد العالمي. بذلك يتضح أن الشعب المغربي يخضع لعملية تفجير متواصل، جعلت المغرب على رأس قائمة البلدان التي تعرف تفاقم الفوارق الاجتماعية؛ المغرب بلد الاغلبية الساحقة من ساكنته تعيش وييلات تراكم البؤس والجهل والأمراض وأقلية من المحتكرين ولصوص الخيرات ومحتريفي تهريب الثروة إلى الخارج تراكم

تجّة ندوة دولية حول التضامن الأممي الأهداف والوسائل

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" مريم ابو دقة" التي أفادت بأن "نضال الجبهة الشعبية جزء من حركات التحرر بالمنطقة، التي تشكل بدورها جزءا من حركات التحرر عبر العالم، ما يجعل المعركة موحدة ضد عدو موحد (...)"، وفق تعبيرها.

واختتم اللقاء بمداخلة ممثلة حزب الاشتراكية والتحرر بالولايات المتحدة الأمريكية، كارلا ريبس، التي أدانت ما وصفتها بـ "الممارسات القمعية الجبانة للنظام المغربي ضد النهج الديمقراطي"، مؤكدة على "ضرورة إعطاء أولوية للديمقراطية المبنية على مطالب الشعوب..." (...)

إضافة إلى كل الهيئات المتدخلة في الندوة بشكل مباشر وردت العديد من برقيات المساندة والدعم من منظمات مختلفة عبر العالم والتي اتفقت على كلها على ضرورة تمكين النهج الديمقراطي من حقه في عقد مؤتمر في ظروف مناسبة ولائقة، توجت هذه الدعوات بإصدار بلاغ مساندة ودعم عرف توقيع كل الهيئات المشاركة سواء بالندوة أو عبر فيديو أو برقية مساندة والتي فاق عددها ما يقارب 60 هيئة سياسية، حقوقية ونقابية، ونسائية وعمالية.

مما يوضح وبالموس أهمية الرهان على التضامن الأممي والتي طالما جسده النهج الديمقراطي عبر تواجده في كل المبادرات الوجودية سواء على المستوى الوطني في كل التنسيقيات ذات الطابع الوطني أو المحلي عبر فروعه، أو على المستوى الدولي بتواجده في إطار دولي كالقمة العالمية للشعوب وغيرها... وعلى المستوى الاقليمي أيضا، كما يدعم النهج كل الحركات التقدمية المناضلة سواء عبر بيانات أو حملات تضامنية كالشعب الفلسطيني، التونسي، وشعوب امريكا اللاتينية المحاصرة ... وغيرها.

الدولية بنفس التنظيم "مايتي مولا" والتي أشادت لمواقف حزب النهج الديمقراطي التقدمية والتي يتشبث بها الحزب بالرغم مما يلحقه من حصار وتضييق من قبل النظام المخزني. كما ذكرت بأنه يجب الضغط على الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي من أجل إيقاف كل العلاقات عوالات المنظمة الغير الديمقراطية، مشددة في ختام مداخلتها على دعم ومساندة النهج في كل الخطوات التي سيتخذها.

لنتنقل الكلمة بعدها لمسؤول العلاقات الدولية بالنهج الديمقراطي "هي الله الحريف" التي فند كل ما ذكر في المداخلات التي سبقته وصرح أيضا، بأنه "يؤمن بأهمية التضامن الأممي، ما يجعله متواجدا في إطار تنسيقية وطنية وإقليمية ودولية، كالقمة العالمية للشعوب، والمسيرة العالمية للنساء، ونهج الفلاحين، وغيرها، من أجل بناء جبهة ماركسية مناهضة الامبريالية"

ومن بين الداعين أيضا تحدث مثل حزب العمل البلجيكي مؤكدا على أن التضامن الأممي ضرورة ملحة من أجل بناء أممية مناهضة () وفي السياق ذاته أكد "جواز بيدرو" عضو لجنة التنسيق لحركة فلاحين بدون أرض البرازيلية أن "التضامن الأممي مبدأ طورته الطبقة العاملة منذ نشأة الرأسمالية كنمط إنتاج عالمي، أفرز طبقة موحدة من حيث واقع الاستغلال والاضطهاد، وزاد: مع اختلاف لونها أو عرقها، إلا أنها تتشارك الهدف نفسه، ما يتطلب منها النضال بشكل وحدوي في إطار أممي ()".

واستمر المهرجان الدولي بتدخلات مختلفة من حيث المكان لكنها تصب في السياق نفسه والهدف نفسه وهو دعم ومساندة النهج وضرورة رفع الحصار المفروض عنه وفق ما جاء في مداخلة الحزب الشيوعي النيبالي على لسان ممثله "براميش بوخرال"، وممثله

الحركات الاحتجاجية... بين الزخم الكمي وحاجات التأطير والتنظيم

رغم ظروف الجائحة التي استغلها النظام المخزني لقمع الحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق البلاد، فإن هذه الحركات ظلت تتنامى وتتخذ أشكالاً متنوعة، مؤكدة على استمرار روح 20 فبراير التي غرست في نفوس المغاربة تحدي الخوف من التسلط والقمع المخزني، وزرعت بذرة النضال بين مختلف فئاته، هذه البذرة التي نمت وأضحت نضالات واحتجاجات تشتعل هنا وهناك وتخرط فيها كل الفئات المتضررة من السياسة المخزنية الخادمة لمصالح الكتلة الطبقية السائدة والمتروبول الامبريالي بمؤسساته الاقتصادية والمالية وشركاته العابرة للوطن. ورغم أن الملاحظ في حركات ما بعد 20 فبراير هو المطالب الجبوية والمحلية والفئوية لكنها تلتقي مع شعار الخالد لفرابر المجيد كرامة

-حرية-عدالة الاجتماعية. ومتابعة بالتوثيق والتحليل والاستلهاام تخصص الجريدة هذا العدد لملف الحركات الاحتجاجية بالمغرب نظرا لانخراط الجريدة المبدي في النضال الشعبي ضد الاستغلال والاستبداد والفساد من جهة، ولكون المخزن ووسائل إعلامه تعمل على التعتيم وعدم نشر الأخبار المتعلقة بهامن جهة أخرى، ولذلك نعتبر جريدتنا لسان حال هذه الحركات، ومن ثمة ستظل مواكبة لهذه الحركات ومدعمة لها، ومن ذلك ما يتضمنه هذا العدد من متابعة تشمل ما يندرج في التأريخ والتوثيق لزخمها، وما يهم تحليل القضايا التي ترتبط بها الحركات الراهنة، والإجابة عن سؤال المطلوب من القوى المناضلة من دور في دعمها والانخراط فيها.

تطورات الحركات الاحتجاجية وروافد حركة 20 فبراير

عبد الواحد ناجيم

من توطئه الجبهة الاجتماعية المغربية وفروعها...

أما حركة المعطلين فتعرف بدورها انتعاشة مميزة في الفترة الأخيرة على المستوى النضالي والتنظيمي، خاصة نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، التي تعمل على تشبيك نضالها مع الفئات التي تتقاطع مع بعضها (احتجاجات الشباب بسبب قرار سقف السن في الولوج لمباريات التعليم في 30 سنة...)، فيما يهم الحق في التنظيم والشغل ومن أجل تعليم عمومي مجاني وذو جودة، وقد نظمت مؤخرا عدة تظاهرات ومسيرات متميزة سواء بشكل منفرد أو بمشاركة مكونات أخرى. خصوصا بعد الموجة الأخيرة من الأشكال الاحتجاجية التي عمت ربوع البلاد إثر فرض إجبارية جواز التلقيح، والتي كانت شاملة ومتنوعة ورفعت شعارات تنهل من قاموس حركة 20 فبراير. ومنها احتجاجات المحامين المتميزة، إثر صدور الدورية المشتركة المؤرخة في 10 دجنبر 2021 الموقعة من طرف كل من وزير العدل، والرئيس المنتدب لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس النيابة العامة، والتي تفرض على القضاة والمحامين والموظفين ممتهني المهن القانونية من مساعدي القضاء، والمواطنين والمواطنات عموما ضرورة التوفر على الجواز الصحي لولوج المحاكم.

التضامن مع الشعوب المستضعفة ونصرة القضايا العادلة في المنطقة والعالم من التقاليد التي تميز القوى الحية للشعب المغربي، وخاصة القضية الفلسطينية، وهو لم ينقطع، بل بدأ ينتظم ويتقوى بعد مغامرة التطبيع العلني التي أقدم عليها النظام مؤخرا، وهو ما برز في البرنامج النضالي والأشكال الاحتجاجية التي سطرتهما الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

إن الاحتجاجات تتنوع وتتطور ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت وسيلة للدعاية والمساهمة، و لتنظيم حملات التضامن وحملات المقاطعة، التي بدورها ساهمت في تنمية الوعي بدور المقاومة الجماعية وأثارها...

الأفاق المسدودة والأوضاع المزرية التي ترزح تحت وطأتها أوسع فئات الشعب وعموم الكادحين وكل الطبقات ذات المصلحة في التغيير الجذري للوضع القائم في البلاد، تنذر بمزيد من التوترات والتصعيد، في غياب حلول ولو جزئية تستجيب لمطالب وانتظارات واحتياجات الجماهير الشعبية، وهو مؤشر على إمكانية توسيع رقعة الاحتجاجات وتماديها واحتداد قوتها، وعلى كل القوى الحية وخاصة اليسارية منها الاستعداد والتهيؤ للانخراط الواعي والمنظم في إسناد وتأطير النضالات الجماهيرية وتوجيهها إلى الطريق السديد بدل الطابع العفوي والارتجالي الذي يسم تلك الحركات في مجملها.

"العشوائية" التي تشتهر بها مدينة جرادة، إثر امتلاء تلك البئر بالمياه ليموتا غرقا. وكذلك توفيت شخص ثالث ثم رابع بعد أسابيع، وهما يستخرجان الفحم من تلك الآبار. وبعد صمود كبير للسكان تم الالتفاف على المطالب، والزج بأغلب المتصددين للواجهة في السجن.

حراك آكال هو الآخر انطلق من أجل الحق في الأرض منذ عدة سنوات في جهة سوس وخاصة تخومها الجنوبية، حيث تعرضت أراضي الجموع إلى هجمة مخطط لها تروم نزع حق الساكنة في أراضي الجموع وفي الغابات عبر نزع أجزاء منها وتحويلها إلى محميات بدون الأخذ برأي الساكنة وعبر الترخيص للرعي الجائر للجمال والأغنام تعود ملكيتها لأعيان لا ينتمون للمنطقة، وعرف الحراك انخراطا واسعا للساكنة، لكن التجاذبات أثرت على استمراره وتطوره.

وهكذا أصبحت وثيرة الاحتجاجات الشعبية والاجتماعية والقطاعية، تتعاظم وتتطور شكلا ومضمونا، والإحصاءات الرسمية تؤكد المنحى التصاعدي لهذه الاحتجاجات ببلادنا خلال العقد الأخير كثمرة لما زرعه حركة 20 فبراير المجيدة داخل مختلف الأجيال والأوساط الشعبية، وهو النضال المتمرد التواق للحرية والكرامة والمناهض للاستبداد والمقاوم لأشكال الاستغلال والفساد... الذي جسده شعارات 20 فبراير الخالدة.

وحتى في ظل حالة الطوارئ الصحية التي فرضتها السلطات المخزنية بحجة احتواء جائحة كورونا "كوفيد-19"، لم تتوقف الجماهير الغاضبة عن النزول إلى الشارع للاحتجاج على القرارات والسياسات المنتهجة.

فإضافة للأشكال الاحتجاجية المعتادة القطاعية سواء التي تخوضها الطبقة العاملة في القطاع الصناعي والخدمات... والعمال الزراعيين من أجل مطالبها المشروعة ودفاعا عن مكتسباتها في مواجهة الاستغلال المضاعف الذي تعاني منه، مروراً بالقطاع العمومي، والصحة (احتجاجات الممرضات والممرضين، الأطباء والأطباء المقيمين، طلبة الطب...). والتعليم (احتجاجات نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، احتجاجات شبان وشابات القطاع الذين فرض عليهم التعاقد...). والاحتجاجات ذات الطابع الحقوقي عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب التي تنظم شكل احتجاجي بصفة دورية كل شهرين بالدار البيضاء تحت شعار "الحقيقة" كل الحقيقة حول مصير المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب"، وكذلك نضالات عائلات المعتقلين السياسيين القابعين في سجون النظام المخزني...

تواصلت الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي من أجل الحق في السكن التي تعم جل جهات ومناطق البلاد أو تلك التي تدخل في إطار مواجهة الغلاء في المعيشية ومن ضمنها

ونحن على مشارف إحياء الذكرى الحادية عشرة لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة التي عمت كافة المناطق المغربية، ومكنت الشعب بكل فئاته ومكوناته من التعاطي الفعال مع الاحتجاجات بالفضاءات العامة بمنسوب غير مسبوق من الجرأة والتحدى الكبير للأجهزة القمعية للنظام المخزني ذات التاريخ الدموي الأسود في التنكيل والترويع التي واجهت به كل الانتفاضات الشعبية وجل الاحتجاجات القطاعية والمحلية والمطلبية. نستطيع القول أن المكتسبات التي حققتها الجماهير الشعبية بفضل انخراطها القوي والرائع في حركة 20 فبراير منذ انطلاقتها الأولى سنة 2011، صقلت الوعي السياسي والاجتماعي لدى أوسع الجماهير بقدراتها وفي إمكانية المواجهة والمقاومة من أجل نيل الحقوق والدفاع عن المكتسبات وتحسينها في كل المجالات وكذا للتعبير عن التضامن ونصرة القضايا العادلة في المنطقة وعبر العالم.

من البديهي أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للسياسات اللاشعبية واللاوطنية للكتلة الطبقية السائدة المنتهجة منذ عقود والتي ما فتئت تسعى للنيل من حقوق ومكتسبات العمال وعموم الكادحين بل وأضحت تظال حتى الطبقات المتوسطة التي تم إنشاؤها سابقا إبان مرحلة ما سمي بحكومة التناوب لتسهيل عملية انتقال السلطة إلى ولي العهد آنذاك، لكن الأزمات التي توالى والاملاءات التي فرضتها الدوائر المالية الإمبريالية أدت إلى اتخاذ قرارات مجحفة أجهزت على العديد من المكتسبات التي كانت تتمتع بها الطبقات الوسطى مما دفع بالعديد من أوساطها ومكوناتها للالتحاق بالأشكال والحركات الاحتجاجية التي تخوضها أوسع الجماهير الشعبية.

ومن أبرز الحركات الاحتجاجية البطولية التي دامت أزيد من عشر سنوات، اعتصام أهالي بلدة اميضر القريبة من مدينة تنغير منذ 2011، للمطالبة بتنمية المنطقة وتوفير البنيات التحتية، والاستفادة من ثروات المنطقة.

وكذا الحراك الشعبي بالريف، الذي انطلق بسلسلة من الاحتجاجات في مدينة الحسيمة في منطقة الريف، بعد مقتل الشاب محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016 مطحونا في حاوية النفايات. حيث تميزت الاحتجاجات بالسلامية والمطالبة بتحقيق لائحة من المطالب للمنطقة التي سطرتهما الساكنة في جموعات عامة. وتعرض أبرز قادة الحراك للقمع والاعتقال ومن بينهم ناصر الزفزافي الذي اعتقل يوم 29 ماي 2017. وفي ليلة الثلاثاء 26 يونيو 2018 تم الحكم على معتقلي الحراك بأحكام قاسية وصلت إلى السجن النافذ لمدة 20 سنة على ناصر الزفزافي وثلاثة آخرين. بالإضافة إلى توزيع عشرات السنين على باقي المعتقلين السياسيين.

أما حراك جرادة فقد انطلق في ديسمبر من عام 2017، بعد وفاة شابين شقيقين كانا يعملان في واحدة من آبار الفحم

أشكال ومضامين خوض النضال الجماهيري والطبقي وتمفصلهما

التياتي الحبيب

الجماعي الرامى الى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة فى مجتمع معين. فالحركات الاجتماعية هى فى نظره مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند الى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة فى إقامة نسق جديد " والرغبة فى إقامة نسق جديد والشرط المؤسس لأية حركة اجتماعية يظل مرتبطين بفعل التغيير المستمر "....

وحتى لا يتحول عرضنا الى بحث فى سوسيولوجية الحركات الاجتماعية نكتفى بالإشارة الى كون الدرس السوسيولوجي يرتب هذه الحركات الاجتماعية فى اربعة مجموعات وهي: 1- نظرية السلوك الجماعي 2- نظرية تعبئة الموارد 3- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة و 4 - باراديغم الفعل/الهوية.

وبالرجوع الى العناصر الوظيفية التي تجعل من اية حركة، حركة اجتماعية نتمتع على ما توصل اليه تشارلز تيللي فى دراسة تاريخية. يعتبر تشارلز تيللي أحد أهم الدارسين للحركات الاجتماعية وهو يفرّد 3 عناصر وردت فى كتابه: "الحركات الاجتماعية 1768-2004" ترجمه السيد ربيع وهبة.

1 - الحملة: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

2 - ذخيرة الحركة الاجتماعية social movement repertoire عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من اشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات ذات أهداف خاصة، لقاءات خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبه، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات فى الاعلام العام، مطويات او كراسات سياسية.

3 - عروض الوقفة: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي: الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه انفسهم و/او تجاه قاعدتهم الشعبية. انظر تشارلز تيللي.

اوردت هذه العناصر الوظيفية كما ترجمها السيد ربيع وهبة وهي مناسبة لترجمتها بما يتلاءم مع مفاهيمنا وخطابنا السياسي بالمغرب وخاصة وسط اليسار ولهذا نفهم بعنصر الحملة هو ذلك الجهد الذي يقوم به النشطاء من اجل التعريف بالأوضاع وبصياغة البرنامج المطلي او ترتيب المطالب، اما العنصر الثاني فهو يتعلق بجميع الاشكال التنظيمية التي ستتبعها الحركة الاحتجاجية ابتداء من خلق التنظيم الذاتي الى اساليب خوض الحركة من مسيرات ومظاهرات... اما العنصر الاخير فهو يتعلق بعناصر تحصين الحركة وتمثيلها وخلق اليات اللحمة لضمان استمرارها.

فى محاولة اختبار مدى توفر هذه العناصر فى الحركات الجارية اليوم بالمغرب خاصة فى الريف وجرادة فاننا نلمس متى تطابقها الى حد التماهي وكان الحركات وقاداتها يطبقون حرفيا ما سقناه هنا بما فيه ظاهرة الاصرار على تأدية القسم من طرف قادة الحراك وقواعده. لذا توجب قراءة هذه الجزئية بعيدا عن ما قام به البعض منهما الحراك بالانزلاق الى الظلامية والى الداعشية. اليس من يقرأ الامور هكذا أنه لم يفهم مغزى ذلك؟ ولا حتى الحاجة إليه لأنه ببساطة لا يتابع الأمر من موقع الانخراط والحرص على وحدة الحراك وما يطرحه من مشاكل حقيقية. لو استوعب المنتقدون هذه الحاجة لتمكنوا من فهمها ومساعدة النشطاء على إيجاد أشكال وحلول أرقى.

استنتاجات وتقديرات.

1 الاستنتاج الاول.

اليسار لحد الساعة لا يعير الاهتمام الكافي لواجباته من اجل تحويل الاحتجاجات الشعبية الى حركات احتجاجية. بل انه

خصائص الاحتجاجات الشعبية التي وقعت بعد خضوت جذوة حركة 20 فبراير منذ 2013.

أول ملاحظة أو معطى وجب الانتباه إليه وهو أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدهورت الى حد كبير، ظهر معها أن النظام بات عاجزا على تلبية المطالب الواسعة للجماهير. وهذا يعني أن الآفاق أصبحت مغلقة وان كل مظاهر الأزمة وعلى رأسها انعدام الشغل وهشاشة ما هو متوفر منه تولد عنه شعور بالحيرة وبالتهميش لدى الشباب بكل فئاته المتعلم أو حامل الشهادات العليا. فأصبحت البطالة آفة ضربت الأغلبية الساحقة من العائلات بغض النظر عن أصلها الطبقي مساوية فى ذلك البرجوازية المتوسطة أو الكادحين. إلى جانب هذه المعضلة برزت معضلة الفقر وتآكل القدرة الشرائية لمجمل الطبقات الشعبية بسبب الغلاء - مواد الاستهلاك الأساسية وخدمات التدبير المفضول - وبسبب إفلاس المرافق الاجتماعية من صحة وتعليم والتي أنهكت كاهل الشعب بمصاريف ونفقات نتيجة استقالة الدولة والقطاع العام وتخليه عن واجباته والتزاماته وتفويضها أو فتحها للقطاع الخاص.

على قاعدة هذه الأوضاع اندلعت حركات احتجاجية خرج فيها المواطنون والمواطنات للتعبير عن سخطهم ورفضهم للفقر والبؤس. يهنا هنا الوقوف عند هذه النقطة للتمييز بين هذه الحركات الاحتجاجية ولنرصد المعطى التالي: سيكون من قبيل المستحيل تحليل كل هذه الحركات الاحتجاجية لأنها كميا كبيرة جدا - حتى أن مصالح وزارة الداخلية تقدم أرقاما بعشرات الآلاف من الوقفات والأشكال الاحتجاجية وهي طبعا تقوم بذلك لكي تمرر خطابا سياسيا يدعي حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر، لكي تبرر قمعها لبعض الحركات الاحتجاجية المعينة. رغم هذا الكم الكبير يمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من هذه الحركات الاحتجاجية:

الأول هو تلك الحركات التي اندلعت بسبب معين عبرت من خلاله الجماهير المعنية بمشكل محدود فقمعت أو وجهت لها وعود وانتهى الأمر ولو إلى حين. وقد يتعلق الأمر بحركة احتجاجية لحي شعبي أو فئة اجتماعية متضررة أو حركة احتجاجية لمدينة أو جهة معينة مثل حالة زاكورة...

الثاني هي تلك الحركات الاحتجاجية التي استطاعت أن تتحول إلى حركات اجتماعية. وهي بدورها قد تهم قرية واحدة أو مدينة أو جهة أو منطقة شاسعة. لكن ما هي مقومات أن تتحول الحركات الاحتجاجية إلى حركة اجتماعية؟ هذا السؤال نطرحه لفائدة تعلم كيف نستفيد من تجارب شعوب أخرى وألا نهدر الطاقات فى إعادة اكتشاف قوانين وعلاقات اجتماعية وحتى نتمكن أيضا من البناء على المكتسبات والانطلاق إلى المساهمة العاقلة فى هذا المكتسبات. ثم وهذا هو الأهم كيف نساهم فى تحويل الحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية؟ وما هي العناصر الوظيفية المطلوب توفيرها لذلك؟ وهنا لا بد من حد أدنى من العامل التنظيمي بغض النظر عن شكله او خلفيته ومصدره.

- فى تدقيق الحركة الاجتماعية:

((ان التاريخ العلمى للحركات الاجتماعية لم يتأسس بمعزل عن الصراعات الدائرة فى المجتمعات الإنسانية ولا يمكنه إطلاقا ان يكون منفصلا عنها مادامت هذه الحركات تدل فى الأصل على الصراع الذي يعنى كل تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح، فالصراع يعد من أبعاد الحركة الاجتماعية فى شكلها الاحتجاجي القائم أصلا على الرفض ونشد التغيير.

ويشير بلومر الى أن الحركة الاجتماعية هى ذلك الجهد

مع حركة 20 فبراير انتقل النضال الجماهيري ببلادنا إلى مرحلة جديدة من تطوره بات يفرض تحليلا جديدا وتجاوزا وتطويرا لأدوات ومنهجية التحليل.

ان الاستمرار فى نفس المنهج لم يعد قادرا على فهم المتغيرات ولا على استنباط أساليب النضال والتغيير. يرجع ذلك إلى بروز متعاضد لأشكال جديدة فى الاحتجاج قوامها المسيرات والانتفاضات والوقفات تخوضها حركات اجتماعية متعددة التركيب الطبقي أو الفئوي أو المهني بينما غابت أو توارت نسبيا الأشكال الكلاسيكية مثل الإضرابات او الاعتصامات تحت قيادة النقابات أو الأحزاب أو الجمعيات المهنية.

هي إذا حالة مستجدة ببلادنا. كيف يجب علينا التعامل معها؟ لكن قبل ذلك لابد من الجواب على السؤال هل حالة بلادنا معزولة أم هل هي ظاهرة معروفة وكيف حدثت وما هي أسبابها؟ كيف انتقلت إلينا ولماذا بالضبط فى هذا الوقت او الظرف؟

هذه الحركات الاجتماعية ليست خاصة ببلادنا ولا هي بنت اللحظة. ولهذا نجد العديد من الكتابات ومنظرين متخصصين فى هذه الحركات الاجتماعية. سيكون من المفيد الاطلاع على هذا الكم المتنوع من الإنتاجات الفكرية ودراستها لأن ذلك سيساعد على الاستفادة العملية من الحركات الاحتجاجية التي تقوم بها او ستقوم بها هذه الحركات الاجتماعية.

ولكي نساهم فى هذا النقاش الدائر اليوم نعتقد ان الانطلاق من بعض المفاهيم الاساسية الرانجة والتي لها مكانة كبيرة عند بعض منظري ونشطاء الحركات الاجتماعية وهي: العفوية - اللابطقية - اللاسياسية - اللايدولوجية.

لا يتسع الوقت ولا المجال لاستعراض جميع مراحل الحركات الاجتماعية ولذلك سنركز على واقعها الراهن. ومما يميز الشكل الجديد لهذه الحركات الاجتماعية هو كونها تبرز بين الحركات الاجتماعية التي خضعت لعملية ترتيب وتدبير من طرف قوى سياسية او نقابية وحركات اجتماعية لم تندلع نتيجة عمل مسبق بل هي انطلقت بشكل فجائي ويعتبرها البعض بأنها عفوية. وفى الوضع الراهن نلاحظ ونؤكد بأن الغالب أو المهيمن هو هذا النوع الأخير من الحركات الاجتماعية.

ولشرح هذه الوضعية لابد من الوقوف على سببين رئيسيين وهما أن القوى المنظمة من احزاب ونقابات تعيش مرحلة تراجع قوي وانكماش لا سابق له، بل اندثار بعض المكونات او اندماجها فى النسق السياسي السائد وأصبحت داعمة للحكامين وللسلطة. والسبب الثاني هو تراجع الفكر التقدمي وفى قلبه الفكر الشيوعي المناهض للامبريالية والداعم لتحرير الشعوب وهو اليوم يعاود الانبعاث من رواده، لكن أثر وتراكمات الهزيمة المؤقتة وانهايار التجربة الاشتراكية كان له الأثر البالغ على القوى التقدمية وسمح للتيارات النكوصية أو الهوياتية المغلقة على ذاتها باحتلال الساحة، وقد ساعدتها الدول والمؤسسات الامبريالية والانظمة الرجعية فى المنطقة. وكان لهذا الواقع انعكاس على الفعل السياسي لهذه القوى وتقلص تأثيرها ولم تنجح فى تاطير حركات اجتماعية وحتى إذا انخرطت فى بعضها فإنها تقوم بذلك وهي تطمح إلى تدارك ما فات أو إعادة الحياة إلى هياكلها كأحزاب أو نقابات مما يجعلها تحاول توظيف تلك الحركات الاجتماعية وهو الأمر الذي يعطي المصادقية لمن يتهمها بالركوب على تلك الحركات.

لهذا نرى انتعاش حركات اجتماعية تندلع بشكل فجائي وتتحوّل إلى حركة احتجاجية تتخذ أشكالا متنوعة فى النضال والتنظيم وترفع مطالب كثيرة أو متقلصة وغالبا ما تكون بدون قيادة مركزية. ولكي نحصر المجال سيكون من المفيد تناول أهم

أساليب النضال المتبعة في الحركات الاحتجاجية الراهنة

نور الدين الرياضي

التضامن معها دون ان ننسى الجرائد والصحف الورقية التي مازالت تتمتع لدى العديد من الفئات الشعبية بمكانة خاصة لما كان لها في سنوات القمع والاستبداد من فضح وتعرية للواقع المره

وقد تطورت أساليب الجماهير في الدفاع عن مطالبها والتي لعب فيها اليسار وعلى رأسه النهج الديمقراطي دورا مهما عبر التواجد لمناضليه ومناضلاته وسط هذه الحركات الجماهيرية عن طريق العمل السياسي والعمل الحقوقي مما جعل الجماهير في موقع يمكن عبره تحقيق عدة مكتسبات وتحقق العديد من مطالبها فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد لعبت الجريدة الحزبية والمواقع التابعة دورا مهما عبر ايصال صوت ومطالب هؤلاء المتضررين /ات وجعلهم يحسون بقوتهم إن توحدوا حول مطالب يمكن تحقيقها جماعيا وليسوا فرادى.

كما تطورت آليات الدفاع الذاتي لدى الجماهير عن طريق خلق لجان تضع مطالب وملفات خاصة بالمشكل الذي تعاني منه الساكنة وتدافع عنه لدى السلطات المعنية وقد حققت هذه الألية الكثير مما سطرته ومن ذلك تحويل حالات الافراغ الى الاستفادة من سكن بديل ولائق.

وقد تعددت المجالات التي تم الاشتغال فيها بهذه الآليات المتقدمة ومن ذلك كما اسلفنا في مجال السكن والشركات المغلقة أو الباعة المتجولين الذين تقوم السلطات بمنعهم من كسب قوتهم اليومي.

الإرباك والتغلب على مسار الوقفة وجعل الشعارات عفوية وغير ذات قيمة.

وقد تطورت وسائل إبلاغ الرأي العام المحلي بل والخارجي عبر البث المباشر والنقل عبر المواقع خاصة الفايسبوك



واليووتيوب والواتساب حيث يكون لذلك النقل صداه لدى المتلقي مما يجعل السلطة المحلية تحسب لتدخلها الف حساب وتكون مضطرة أحيانا للحوار والنقاش حول المطالب .

هذا دون أن ننسى ما أصبح للمواقع الالكترونية الكثيرة رغم اختلاف أهدافها وتصورها من نقل للعديد من النضالات اليومية في أغلب المناطق بل والنائية منها وهو ما يجب على مسؤولي هذه الحركات الانتباه معه والتعامل معه بما يرفع الحصار المخزني عنها ويوصل مطالبها الى اوسع الفئات ويقوي

اساليب النضال المتبعة في الحركات الاحتجاجية الراهنة:

اصبحت الجماهير الشعبية في مرحلتنا السياسية الحالية غير ذات الجماهير في السنوات الماضية بفضل تقدم وسائل الاتصال السمعية والبصرية وبفضل النضالات التي ضحي فيها الشعب وقواه الحية بالغالي والرخيص من أجل ذلك.

وحيثما نتابع الأشكال النضالية لأي مجموعة من المجموعات سنرى أن هذه الأساليب تتجلى في:

1- اللافتات

2 - الشعارات

3 - النقل المباشر والنقل لوسائل التواصل الاجتماعي كالواتساب والفايسبوك

4 - الاتصال بالمواقع الالكترونية ووسائل الاعلام

لقد تطورت أساليب ووسائل النضال التي تلجأ إليها الحركات الاحتجاجية للدفاع عن مطالبها ومن ذلك وسائل أصبحت عامة لدى هذه الحركات منها اللافتات الكبيرة التي تعبر عن المطالب العامة واللافتات الصغيرة التي تشرح بتفصيل المطالب الصغيرة او المرتبطة بالمطلب الرئيسي الذي تعبر عنه اللافتة الكبيرة التي تكون في مقدمة الوقفة او المسيرة.

ولا يمكن ان تتقوى الوقفة الاحتجاجية أو المسيرة دون صاحب شعارات معبرة عن المطالب ويعتبر صاحب الشعارات قائدا للمسيرة وفي الغالب تستهدفه القوى القمعية من اجل

تجمة مقال أشكال ومضامين خوض النضال الجماهيري والطبقي وتفصلهما

للخطأ حظ في عملنا وتصوراتنا. نعتقد ان هذه هي الطريقة الأسلم في التعامل مع هذا النقد عوض الطريقة الأخرى والسهلة وهي تكوين جبهة مع كل من نعت بالدكاكين والقيام بحملة تطهير وبغزوة ضد دعاة الدكاكين ومحاربة الفوضوية وأنصار العفوية.

عكس ذلك وجب علينا الانصات للنقد وتحليل دوافعه والبحث في فكرنا وممارساتنا عن كل ما يمت له بصلة داخلنا.

هكذا فإنني اعتبر أن النقد الموجه للييسار فيه الكثير من أوجه الصديق وهي التي تعطي المصادقية لهذا النقد لما نتعرض له. سيكون من المستحيل رفضه جملة وتفصيلا وعلى الإطلاق. من يفعل ذلك وسطنا إنما يغلق باب التطور أمامه بل يتحول بسرعة مفرطة إلى دكان سياسي حقيقي منبوذ من طرف الجماهير.

هل نقبل بذلك لأننا نساير الموضة وعلينا أن ندهن الشعور الشعبي ولا نتواجه معه؟ هذا بدوره احد المخاطر التي لا يجب السقوط فيها، لأن حقيقته الانتهازية ستتكشف ويحول التنظيم أيضا الى أفلس دكان سياسي لأنه فقد ثقة مناضليه فيه وثقة الجماهير ايضا.

لتجنب هذه المخاطر ليس هناك من بد من الوقوف عند الأعطاب التي تجعلنا نبدو في نظر الجماهير وطلانها العفوية دكانا سياسيا لا يختلف عن الباقي وتفسير لماذا تلك الأعطاب وما هي الحلول لتجاوزها. عند نجاح تلك العملية سيكون نقد سلاح التنظيم قد أدى وظيفته بمساعدتنا على بناء تنظيم من نوع جديد. ولهذا أعتبر هذه العملية مهمة جماعية لأنها تدفع كل عضو مهما كانت مجالات نشاطه النضالي الى التفكير في ممارساته وفي قناعاته الفردية.

ولا الخطاب القديم في هذا المضمار بات على الماركسيين إعادة التقييم وإعادة التقدير بدءا من مهمة نقد السلاح بمعنى تجديده وتطويره بما يلزم من الحزم ومن الشجاعة والمسؤولية.

التقدير الأول: شحذ سلاح التنظيم

بالنسبة للتجربة المغربية لم تكن هذه هي المرة الأولى التي توجب فيها عملية نقد السلاح. لقد حضرت تلك الحاجة في منتصف ستينيات القرن الماضي وقامت مجموعة من المناضلين بعملية نقد السلاح، سلاح التنظيم تمخضت عن ميلاد الحركة الماركسية اللينينية المغربية (ركزته وثيقة كمنظمة الى الامام: "سقطت الاقنعة فلنفتح طريق الثورة") وكذلك كان ان انبنى تنظيم جديد يجيب على متطلبات تلك الفترة ويقدم مساهماته في الصراع الطبقي ببلادنا؛ كانت حصيلته الايجابية ما عرفها تطور وعي شعبنا وما حققه من مكتسبات اهمها الفرز الجاري اليوم وتنامي عزلة نظام الكتلة الطبقيّة السائدة، وهذا الزخم النضالي للحركات الاحتجاجية. شكل ذلك التنظيم خميرة كل هذه المتغيرات التي نشهد حصولها اليوم.

اليوم ايضا بات من المحتم اجراء عملية نقد سلاح التنظيم وبالجراة والمبدئية اللازميتين.

اهم نقد تعرضنا له هو اتهامنا بالدكاكين السياسية، واهم تجلي لهذا النقد هو تحاشي واحجام الشباب عن الانخراط الحاشد والطوعي في صفوفنا.

انه نقد جارح وحتى فيه نوع من التبخيس لمجهوداتنا وعدم انخراط الشباب في صفوفنا فيه كذلك نوع من الجحود وعدم العرفان بجميل تكويننا للعديد منهم. كل ذلك موجود في النقد بل ربما يوجد ما هو اكبر واعظم، لكن يجب أن يكون رد فعلنا هو قبول النقد والتجريح لأننا مبدئيون ثوريون نمارس وبالضرورة

تبنى نظرة مغلوبة لهذه الحركات الاحتجاجية الى حد أنه لا يولي أية أهمية لعناصر الحركة الاجتماعية بما فيها الإعداد المسبق حول الملف المطالب وتحقيق الزخم العددي وتصليب الحركة وتحسينها. سبب عدم اهتمامه بكل هذه الامور سيادة مفهوم النضال نيابة عن الجماهير ولم يعد يؤثر فيه منظر خوض الوقفة او المسيرة بعدد لا يتجاوز عشرات الاشخاص.

2 - الاستنتاج الثاني.

استطاعت بعض الحركات الاحتجاجية أن تتحول إلى حركات اجتماعية بالمعنى العلمي بينما لم تستطع أخرى ان تحقق ذلك مثل ما حصل لما احترقت امي فتيحة نفسها بالقيظرة او لما توفيت 15 امرأة ببوالعالم بالصويرة. أينما تحولت الحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية نجد أن الجماهير كانت مؤطرة إلى هذا الحد أو ذاك بما يمكننا تسميتهم بالمثقفين العضويين والذين هم أنفسهم كانوا أعضاء أو لا زالوا في التنظيمات اليسارية. بينما في الأماكن التي أشرنا إليها فقد غاب هذا العامل وطفى عامل التخلف وسيادة منطق الصدقة والإحسان أو نشط المخزن عبر أجهزته أو زواياه.

3- الحركات الاجتماعية اليوم اصبحت معطى بنويوا وهي أخذة في التنامي وستصبح أهم شكل من أشكال خوض الصراع الطبقي حتى اعتقد البعض بأن العصر أصبح اليوم عصر قيادة البرجوازية المتوسطة للثورة أو التغيير وهو ما تقدمه نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة بقيادة آلان تورين وغيره. من جهة ثانية أصبح البعض يعتبر أشكال الحركات الاجتماعية تجاوزت الطابع الطبقي للاحتجاجات ومعه التنظيم بشكله الحزبي . هذه استنتاجات ودعوات لا تقدم من الحجج ومن المستندات الواقعية ولن ينفع معها التنطع الحزبي أو الاستمرار في اجترار المفاهيم المتجاوزة أو الأشكال التنظيمية المتقدمة

خواطر سياسية في وداع عام واستقبال عام جديد

على حكومة إسرائيل بدعوى التخوف من انهيارها. أي تغليب التفاهات الأميركية - الإسرائيلية على أية تفاهات أو وعود أميركية لسلطة الفلسطينية.

بين «سيف القدس» والحل الاقتصادي

أما حماس، بدورها، وقد وجدت نفسها غارقة في الهموم اليومية التي خلفها العدوان الإسرائيلي على القطاع، من إعادة إعمار، وضمان استمرار المنحة القطرية، وإعادة بناء أو ترميم البنية التحتية، فلم تجد ما هو أقوى من «سيف القدس» تشهره في كل مناسبة، تهدد بالعودة إليه، في حال تطاول الاحتلال على مدينة القدس، والأقصى وباقي المقدسات. غير أن الواقع يقول إن مخطط إسرائيل لتهويد القدس ما زال على ما هو عليه، ولم يدخل عليه أي تغيير.

فالأقصى يتعرض لاقتحامات يومية من المستوطنين اليهود، يؤدون في باحاته الصلوات التلمودية.

وحي الشيخ جراح يتعرض يومياً للتكنيل، وما هو مطروح كحل له، من شأنه أن يهجر السكان جماعياً، ويستولي عليه المستوطنون دون أن تتناسى عمليات الهدم التي تقوم بها قوات الاحتلال، لمنازل القدس، بدعوى أنها غير مرخص لها من بلدية الاحتلال.

وعمليات القمع اليومية (والقتل أحياناً) لسكان القدس، تتواصل بكل جلافة، ودون أي وازع.

لا شك أن حماس تدرك أن ظروف اشتعال «حرب القدس»، و«سيف القدس»، جاءت في سياق سياسي معين، قد لا يتكرر حرفياً، وإن كانت كل الدلائل تؤكد أن الضفة الفلسطينية مقبلة على انتفاضة ينتظرها الجميع.

كما أن على حركة حماس؛ أن تدرك أن ساحة المواجهة الرئيسية مع الاحتلال، هي الضفة الفلسطينية، وليس قطاع غزة، فالأطماع الإسرائيلية هي في الضفة، ومخطط تقويض إرادة الصمود، ينصب على الضفة، مقابل محاولة «تقييد» المقاومة في القطاع، بتقديمات اقتصادية واجتماعية للمواطنين، تحذ من حرية قرار القتال عند المقاومة، مراعاة لحالة مستجدة.

دعوة إلى الطرفين

لذلك على السلطة الفلسطينية وهي تغادر العام 2021، وتستقبل عاماً جديداً، أن تدرك أن استنقاها في اتفاق أوسلو، ورهانها على مفاوضات تحت «الرباعية الدولية»، ونداءاتها المتكررة، إلى المجتمع الدولي، دون أية استجابة فعلية، سوى بيانات ومواقف لتطبيب الخاطر، وضمان استمرار الهدوء.

على السلطة أن تدرك أن هذا الخيار لن يقود سوى إلى مزيد من الاهتراء في أوضاع السلطة، وفي أوضاع فتح، بحيث تجد فتح نفسها، كما تجد السلطة نفسها، موضوعاً للنزاعات الداخلية على حساب التفرد للاحتلال.

والأمر نفسه، بشأن حماس، التي عليها أن تدرك أن الشعارات الرنانة لا تجدي نفعاً، وأن السياسة الرجراجرة، لا تعبئ الصفوف، وأن الاعتماد على الصاروخ وحده، ليس هو الحل، فلولا النهوض الجماهيري الذي عمّ الضفة (والقدس) ومناطق الـ48 والشتات، لما توفر للصاروخ الغطاء السياسي الذي مكنه من أن يؤدي دوراً بطولياً أوجع جيش العدو وأذله. وأن من شروط التعبئة السياسية الناجحة العمل الجدي على إنهاء الانقسام، وامتلاك برنامج نضالي واقعي، يمكن العودة إلى وثيقة نيسان (إبريل) 2017؛ لاستخراج عناصره الرئيسية.

معتصم حمادة

عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ولا شك في أن حوادث برج الشمالي، قرب صور، صببت الزيت على نار الخلافات بين الطرفين، وامتد الاحتراب الإعلامي بينهما إلى لبنان، حيث يهتم كل طرف الطرف الآخر بالعمل على الهيمنة على المخيمات، وفي وقت يدرك فيه الطرفان، أن لا أحد بإمكانه الهيمنة على المخيمات في لبنان، وأداء دور السلطة، على غرار الضفة الغربية أو قطاع غزة، لأن السيادة، أولاً وأخيراً، هي للدولة اللبنانية، وأن اللاجئيين في المخيمات هم ضيوف على البلد، وليسوا على قطعة من أرض فلسطين، حتى



يتنازعوا فيها على السلطة.

وان دلّ هذا النزاع بين الطرفين على شيء، فهو يدل على هشاشة في قراءة الواقع الفلسطيني، وتغليب الرؤية الفئوية المحدودة على الرؤية الوطنية بأبعادها المختلفة.

في الوقت نفسه، يتزاحم الطرفان، كل من موقعه، لكسب الرأي العام، بتأكيد على ما يسمى «الثوابت الوطنية»، التي بالإمكان تبديلها، وإعادة صياغتها وفقاً للتكتيكات اليومية لكل طرف.

فحركة فتح، ومنذ خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، وهي تلوح بما بات تسميه «الخطاب التحذيري»، لأنه في قسمه الثاني، أطلق إنذاره، بمنح «إسرائيل مدة عام واحد لتستجيب للدعوة إلى المفاوضات تحت رعاية «الرباعية»، والاتخلى عن اتفاق أوسلو، وذهب إلى خيارات بديلة؛ كالمطالبة بتطبيق القرار 181 بتقسيم فلسطين لتقوم الدولة الفلسطينية على المساحة التي منحت لها بموجب القرار المذكور، أو حتى الذهاب إلى المطالبة بالدولة الواحدة، بدعوى أن ذلك من شأنه أن يغرق إسرائيل بالفلسطينيين، وأن يلغي هويتها «اليهودية».

لكن فتح تتجاهل أن القسم الأول لخطاب الرئيس عباس كرسه لتأكيد التزام السلطة باتفاق أوسلو، وتمسكها بالمفاوضات تحت سقف «الرباعية»، حلاً وحيداً للقضية. كما تتجاهل فتح، ما طرأ على الخطاب من «تطورات»، أفرغت قسمه الثاني من مضمونه «التحذيري» المزعوم، حين توقف الرئيس عباس عن الإشارة إلى القرار 181، وحل الدولة الواحدة، وعاد ليؤكد تمسكه بحل الدولتين، داعياً الولايات المتحدة إلى العمل على استئناف المفاوضات، مشدداً على حرصه على تطوير العلاقة وتثبيتها مع واشنطن، وحين اشترط على حماس الموافقة على أوسلو مقابل إنهاء الانقسام.

ولعل آخر ما دخل من «تطوير» على خطاب الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو ما جرى بين الرئيس عباس وجيك سوليفان، مستشار الأمن القومي الأميركي، حين اكتفى الرئيس عباس طلب إلى سوليفان الضغط على إسرائيل لتلتزم بالاتفاقيات الموقعة، دون أن يأتي على ذكر استئناف المفاوضات تحت «الرباعية الدولية»، في مقابضة بين المسألتين، مما أفرغ حتى القسم الأول من خطاب الأمم المتحدة من مضمونه، المتعلق بالدعوة إلى المفاوضات، بعد أن أوضح سوليفان للرئيس عباس أن لا مفاوضات قريباً، لانشغال البيت الأبيض بعشرات الملفات الدولية والإقليمية، ولرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت الذهاب إلى المفاوضات، ولا امتناع الولايات المتحدة عن الضغط

■ غادرنا العام 2021، تاركاً وراءه العديد من الملفات الفلسطينية، يجمع بينها قاسم مشترك: إنها تفتقر إلى حلول واقعية تلتقي حولها الأطراف الفلسطينية، في صناعة مرحلة كفاحية جديدة. ما زال الانقسام، واتفاق أوسلو، وسياسة الهيمنة والتفرد، والتصعيد الإسرائيلي، على ما هو عليه، ولا شيء ينبئ أننا أمام فرصة لحل، ولو لبعض هذه الملفات، أو وضع القدم على الطريق الصحيح نحو حلها، بما في ذلك الدعوة الغامضة والمتردة لعقد دورة جديدة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يخرج بقرارات وتوجهات تستجيب للضرورات الوطنية، كأساس لاستعادة التوافق بين الأطراف

وفي هذا السياق؛ نتساءل:

• هل تعتقد القيادة السياسية في السلطة الفلسطينية، أن حركة حماس، وغيرها من الفصائل، كالجبهتين الديمقراطية والشعبية، على استعداد للقبول بحكومة وطنية، مقابل الموافقة على قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة من السلطة الفلسطينية (أي أوسلو وغيرها من البروتوكولات السياسية والأمنية والاقتصادية)، في الوقت الذي تدعو فيه فصائل المعارضة إلى الخروج من اتفاق أوسلو؟

• هل تعتقد القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية؛ أن الأمم المتحدة سوف تستجيب للنداء الفلسطيني بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، دون خوض معركة مع مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في الوقت الذي تؤكد فيه قيادة السلطة على حرصها على تطوير العلاقة مع واشنطن؟

• هل تعتقد القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية؛ أن المجتمع الدولي (أي الأمم المتحدة) سوف يستجيب للنداء بالضغط على دولة إسرائيل لوقف أعمالها العدوانية اليومية في الضفة الفلسطينية، من غزو للمنازل والأحياء والاعتقال الجماعي للفلسطينيين أو إعدامهم بدم بارد في الشوارع وتركهم ينزفون حتى الموت، دون أن يبادر الشعب الفلسطيني، ومعه أجهزة السلطة الفلسطينية للدفاع عن نفسه؟

• هل تعتقد القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية؛ أن مجلس الأمن سوف يلجأ إلى الباب السابع لتنفيذ قراره رقم (2334)، والذي اتخذه بالإجماع في 23/12/2016؛ بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية، وقد مضى على صدور القرار خمس سنوات، وهو يدخل الآن عامه السادس، دون أن تبالي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة به أو بالمجلس الذي أصدره؛ رغم أنه صدر بالإجماع مقابل امتناع مندوب الولايات المتحدة آنذاك عن التصويت، مما يؤكد قوة هذا القرار.

إنكار الواقع

حركة فتح على لسان الرئيس محمود عباس، تضع شرطها المذكورين أيضاً لإنهاء الانقسام، والتصالح مع حماس، والدخول في شراكة في م. ت. ف. وتتهم حماس بأنها تسد الطريق إلى المصالحة، برفضها هذه الشروط، وفي السياق ترفض أية إشارة إلى «طريق الانقسام»، وتزعم أن هناك طرفاً واحداً للانقسام، هو حركة حماس.

وحركة حماس من جهتها، تضع «حلها» لإنهاء الانقسام، بالدعوة لتشكيل قيادة وطنية مؤقتة، تجعل منها شريكاً مساوياً لفتح في إدارة الشأن الوطني، وعبر القيادة المؤقتة هذه، يتم وضع الحلول التفصيلية لإنهاء الانقسام. وتدرك حركة حماس أن فتح ترفض هذا الاقتراح، لأنه يجردها من استفرادها بالقرار السياسي، وكما فتح كذلك حماس، ترفض أية إشارة إلى «طريق الانقسام»، وتزعم أن هناك طرفاً واحداً، هو فتح، وتحمل حماس حركة فتح مسؤولية إحباط الاتفاقيات والتوافقات التي توصلنا لها معاً، في أنقرة، وفي القاهرة، لتنظيم الانتخابات العامة، حيث لجأ الرئيس عباس إلى إلغاء الانتخابات بذريعة رفض إسرائيل تنظيمها في القدس.

المعركة الطلابية الوطنية: بين مطرقة التنظيم وسندان النظام المخزني

أيوب حبرايوي

تحسين المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية، وبهذا فقد سقط وهم مواقع الصمود وظهرت الحقيقة التي حاول التوجه البيروقراطي جاهدا اخفائها و تبين بشكل واضح ان مواقع الصمود هي التي نراها الان في الميدان وليست تلك التي لجأت لتنظيم أيام ثقافية و أمسيات فنية في لحظة كانت الحركة الطلابية مستعدة للدخول في معركة وطنية موحدة و منظمة من اجل اسقاط القرارات والبنود الطبقية.

الحركة الطلابية في علاقتها مع تراجع النضال الشعبي العام.

رغم كل ما دركناه أعلاه تجدر الإشارة الى ان المعركة كان ممكن ان تحقق قفزة نوعية في نضالات الحركة الطلابية لولا بعض الإشكالات التي تعاني منها الحركة الطلابية والتي تتحمل فصائل التوجه الديمقراطي مسؤوليتها:

1. بدء تفاعل فصائل التوجه الديمقراطي مع المعركة وغياب تصور واضح لدى أغلبها أدى الى تأخير

عرف الدخول الجامعي هذا الموسم العديد من المشاكل والأزمات كنتيجة مباشرة للسياسات النيولبرالية التي نهجها النظام المخزني في السنوات الماضية، بالإضافة لتجليات صيغة التعليم عن بعد التي كانت السبب في إغلاق الجامعات المطاعم والأحياء الجامعية طيلة الموسمين السابقين. في هذا السياق ناضل مناضلو/ات "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" في أغلب المواقع الجامعية دفاعا وتحسينا لمكتسبات الحركة الطلابية التي يحاول النظام القائم الزحف عليها كل موسم ، ولعل أهم المكتسبات التي يحاول النظام جاهدا الاجهاز عليها هي "مجانية التعليم" و ذلك عبر فرض مجموعة من القوانين والبنود الطبقية تنفيذا منه لإملاءات الدوائر الإمبريالية. كان آخرها قانون الإطار 51.17 الذي بدأت معالمه تتضح أكثر في كل من القطاعين : "قطاع التعليم" و "قطاع التشغيل"، عبر فصل التوظيف عن التكوين حيث اصدرت الوزارة الوصية طيلة العشر سنوات الأخيرة مجموعة من القرارات الاقصادية كان اخرها منع المجازين/ات الذين تتجاوز اعمارهم الثلاثين سنة، من اجتياز مباراة التعليم بالإضافة لاعادة الانتقاء ، و اعطاء الاسبقية لحاملي الاجازة في التربية على حاملي الاجازة الأساسية دون توفير بديل يذكر لهم. لقي القرار رفضا شعبيا وطلابيا واسع النطاق، وقد كانت الحركة الطلابية في طليعة النضال الجماهيري الراض للقرار، اذ ان الجماهير الطلابية فجرت في اغلب المواقع الجامعية معارك نضالية بطولية ثم خاضت العديد من الاشكال الاحتجاجية التي كانت في اغلب الاحيان موحدة موضوعيا بين جل المواقع الجامعية. كما استطاعت الجماهير الطلابية بالمواقع اخرى تجاوز الفصائل الناشطة بها خصوصا ذات التوجه البيروقراطي، في المقابل استطاعت فصائل التوجه الديمقراطي قيادة المعارك وتوجيهها في مواقع تواجدها ، سعوا جاهدين إلى توحيدها. اخيرا كل الجهود المبذولة تمت ترجمتها في بلاغ وحدوي تاريخي يضم عشر مواقع جامعية يدعو لاضراب طلابي وطني الذي لم تنخرط فيه مواقع التوجه البيروقراطي.



وفي النهاية نعتبر التنسيق مهما في هذه الفترة لانه دفع بنضالات الحركة الطلابية إلى الأمام ونقلها من حالة التشتت الى حالة الوحدة والتنظيم المعقلن و هو ما وجب استثماره اليوم من أجل تضجير معركة طلابية وطنية على ارضية ملف مطلب وطني اصبحت معالمه واضحة على رأسها مجانية التعليم وذلك عبر:

- استمرار التنسيق بين المواقع الجامعية الموقعة على البلاغ ودعوة باقي المواقع للانخراط فيه ثم عقد لقاءات وطنية لنقاش افق هذا الاخير وطرح برنامج عمل موحد.

- تنظيم ايام ثقافية وطنية باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ودعوة كل المواقع الجامعية للحضور فيه وفتح نقاشات موسعة مع الجماهير الطلابية حول ضرورة توحيد وتنظيم نضالات الحركة الطلابية وذلك من أجل الانتقال من وضعية الدفاع المشتتة لوضعية الهجوم المنظم.

- هيكلة المواقع الجامعية الوحدوية وذلك من اجل تسهيل عملية التواصل بينها في افق هيكلتها وطنيا.

- فضح كل محاولات التشتيت التي تنهجها فصائل التوجه البيروقراطي وكشف محاولاتها في اخفاء التنسيق عن الجماهير الطلابية وعزلها عن المعركة الوطنية.

لقد أوضحت المعركة الأخيرة الامكانات النضالية الهائلة الكامنة في الحركة الطلابية وقدرتها المهمة على الحشد مما يبين أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الى جانب باقي مكونات شعبنا في معركة التحرر والديمقراطية لكن شريطة تأهيلها التنظيمي عبر اعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتحمل كافة القوى التقدمية مسؤوليتها التاريخية.

الدعوة الى الاضراب الوطني وتضييع الزخم النضالي الذي عرفته بداية المعركة.

2. تأخر اصدار بلاغ الدعوة للاضراب بفعل صعوبة التنسيق بين المواقع وتوحيد وجهات النظر مما أدى الى غياب التعبئة بما يناسب حجم الخطوة.

3. انحصار المعركة في خطوة وحيدة وعدم فتح افق يسمح بتطوير المعركة والتقدم بها الى مرحلة أرقى.

4. ضعف التنظيم حيث لم يثم استثمار الزخم النضالي لبناء اشكال تنظيمية تدمج عموم الجماهير الطلبة في الفعل النضالي الاوطامي بما كان سيمكن من ضمان استمرار المعركة وتحسينها.

استمرت الاشكال الاحتجاجية في اغلب المواقع الموقعة على البلاغ لحدود الساعة و ذلك من اجل العديد من المطالب العادلة والمشروعة اهمها تأجيل الامتحانات حيث قاطعت العديد من المواقع امتحانات الدورة الخريفية في خطوة اشبه بمقاطعة وطنية للامتحانات لكن لم تكن منسقة وموحدة بشكل منظم وهذا ما يؤكد ان الجماهير الطلابية استطاعت هذا الموسم تجاوزت الفصائل والمناضلين. ومن هذا المنطلق وجب التأكيد ان الجماهير الطلابية اصبحت اكثر قوة و عزم على النضال من اجل تحسين مكتسباتها التي بدأت تنتهك من طرف النظام المخزني ولم تعد قادرة على الانتظار حتى يوجهها او يقودها احد، خصوصا في المواقع التي كان يطلق عليها اسم "مواقع الصمود" والتي تحولت بسبب العنف الذي يمارس فيها الى مواقع راكدة في المقابل لازالت مواقع التوجه الديمقراطي (قنيطرة، مراكش، تطوان..) تقدم دروسا في النضال اليومي الى جانب الطلبة والطلبات من اجل

رحبت الجماهير الطلابية بهذا الاضراب في جل المواقع الجامعية وعملت على انجاحه في كل المواقع الموقعة للبلاغ واخرى انخرطت فيه فيما بعد وقد تم تجسيد الاضراب بنجاح فاق ال 70% في اكثر من 13 موقع جامعي ان أهمية هذا الاضراب تكمن أساسا في:

1. الرمزية التاريخية التي تحملها الخطوة اذ ان اخر معركة وطنية بهذا الحجم تعود الى بدايت التسعينات قبل ثلاثين سنة من اليوم.
2. المضمون الوحدوي للخطوة والبلاغ الوحدوي الصادر عن الجماهير الطلابية في عشرت مواقع بعد عقود من حالة الشتات التي عرفتها الحركة الطلابية، وهو ما يفتح المجال نحو خطوات أعمق و أكبر في اتجاه توحيد الفعل النضالي الطلابي و الانتقال بها الى وضعية تسمح لها بخلق ميزان قوى يميل لكفة الجماهير الطلابية بما يسمح لها بالدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية.
3. تحريك المياه الراكدة وإعادة فتح النقاش حول توحيد الحركة الطلابية وإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
4. دفع الحركة النضالية الى الامام وتجاوز حالة اليأس الناتجة عن وضعية التراجع النضالي الذي تعرفه

الأسيرات الفلسطينيات يحولن السجن إلى مدرسة في الصمود والمقاومة

خديجة رياضي

ورؤسائهن.

الأسيرات الفلسطينيات وعقود من الصمود والمقاومة

على مر عقود الصراع ضد الاحتلال الصهيوني تعرضت أكثر من 16.000 فلسطينية للأسر. وقد شهدن العديد من أصناف التعذيب والتنكيل في محاولة للانتقام منهن وكسر شوكتهن. ولا تنجو الأسيرات الحوامل من مختلف أصناف التعذيب التي تتعرض لها كل الأسيرات. فكما جاء في تقارير إحدى الهيئات الفلسطينية حول معاملة الأسيرات الحوامل: "منذ اللحظة الأولى لاعتقال الأسيرة الفلسطينية يبدأ مسلسل معاناتها على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تقيد رجلها ويديها بالسلاسل وتعصب عينها، وتلقى في الزنازين لتخضع لأساليب تحقيق قاسية، تشمل الشح والضرب والتخويف والمنع من النوم والحرمان من الطعام لفترات طويلة... الخ، دون مراعاة وضعها الصحي لكونها حامل؛ لدرجة أن بعض الأسيرات جرى محاولة إجهاضهن...". وتعيش الأسيرات الحوامل في غرف الاعتقال تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الصحية المناسبة لمتطلباتهن كنساء حوامل. فهي زنازن لا تتوفر فيها التهوية ولا تدخلها الشمس. كما يحرمهن من التغذية المناسبة لوضعهن ومن الرعاية الطبية الضرورية. لهن. أما الظروف التي تتم فيها الولادة فأقل ما توصف به هو كونها لا إنسانية البتة. فلا تنقل الأسيرة إلى المستشفى إلا بعد بدء المخاض. وتنقل بعد ربط رجلها ويديها بالسلاسل، كما توثق إلى السرير خلال الولادة. ثم يعاد نقلها ورضيعها إلى السجن في نفس الشروط القاسية والمهينة. وتفرض على الرضيع أن يعيش سنتين في السجن مع أمه في شروط صحية متدهورة، لا تراعى فيها أي من متطلبات الرعاية الصحية والنفسية للرضيع وأمه. ثم يفصل عن أمه بعد بلوغه السنتين وهناك بعض الأسيرات اللواتي منعن حتى من رؤية رضيعهن بعد تسليمهم لأسرهن.

وسبق أن أنجبت ما يقرب من عشرة أسيرات فلسطينية داخل سجون الاحتلال، أولهن الأسيرة زكية شموط التي اعتقلها جنود الاحتلال سنة 1971 وهي حامل في شهرها الخامس، وحكم عليها باثنتي عشر سنة سجناً نافذاً. ورغم حملها الظاهر مورس عليها من طرف سجانها أعنف أساليب التعذيب. وفي 18 فبراير 1972 أحست زكية بالأم المخاض وهي في زنازنتها الانفرادية داخل سجن "نفي ترنسيا" في منطقة الرملة. وفي السجن أنجبت أبنيتها "نادية" بمساعدة الأسيرات. وبقيت الرضاعة مع أمها سنة واحدة فقط، حيث أجبرت الأسيرة الفلسطينية زكية شموط على فراق صغيرتها التي فرض عليها أن ترحل بعيداً عن حضن أمها. وأطلق سراح زكية شموط في عملية تبادل للأسرى عام 1983، وتم إبعادها إلى الجزائر، وتوفيت هناك بتاريخ 16 شتنبر 2014 عن سن تناهز 69 عاماً.

التجربة النسوية الأسيرة تحول السجن إلى مدرسة

وأمام قسوة الأوضاع ووحشية الممارسات العدوانية لقوات الاحتلال ضد الأسيرات سجلت تجربة الحركة النسوية الأسيرة ملاحم بطولية في تاريخها الحافل بالنضالات وبالدروس في المقاومة والصمود. وإن كانت تجربتها تشكل جزءاً من التجربة الجماعية للأسرى، ورغم الأعداد القليلة للأسيرات مقارنة مع الأسرى الرجال، فإن تجربتهن تعد أكثر أمناً ومعاناة. وكانت بدايتها ما بين 1967 و1971 جد صعبة حيث واجهت الأسيرات مخططات الاحتلال الرامية إلى تدمير نفسيتهن والسيطرة عبرهن على الحركة الأسيرة. لكنهن أفضلن تلك المخططات وتمكن من تحقيق العديد من المنجزات وبناء تجربتهن النضالية داخل السجن.

شعب البلد المحتل في سجون تكون داخل الأراضي المحتلة. هذا بلغة المنتظم الدولي الذي يعتبر المناطق المحتلة هي فقط التي احتلت سنة 1967.

وقد أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، يوم 10 يناير 2022، بخصوص المعركة الأخيرة في هذا السجن، أن "الأسيرات ما زلن يواجهن ظروف اعتقال قاسية وصعبة جداً في السجون الإسرائيلية". فحسب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، التي تتابع عن قرب أوضاع الأسرى فإن النساء الفلسطينيات يتعرضن للاعتقال والعنف والتعذيب من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي كباقي مكونات المجتمع الفلسطيني، دون أي اعتبار لوضعهن الصحي أو النفسي أو الاجتماعي.. مع تسجيل أن المعاملة القاسية والمهينة التي قامت بها سلطات الاحتلال ضد الأسيرات في نهاية السنة الماضية بسجن الدامون تعد ممارسات غير مسبوقة. واستمرت خلال شهر دجنبر 2021 كاملاً. إذ تم الاعتداء على الأسيرات بالضرب والسحل وتم تهديدهن برش غرفهن بالغاز. كما فرضت عليهن جملة من العقوبات تمثلت بحرمانهن من الزيارة والمقصف، وفرض العزل على ثلاثة من بينهن.

الاحتلال وطرق استهداف الأسيرات بهدف الإذلال والتركيح

تعيش الأسيرات خلال مراحل الاعتقال عموماً ظروفاً لا إنسانية. لا تراعى فيها حقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية والحق في الخصوصية. إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كالحق في التجمع بغرض أداء الصلاة جماعة، أو الدراسة. إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل مما يفرض على المحجبات الحفاظ على حجابهن كل الوقت.

وقد سبق للعديد من التقارير أن أكدت أن الأسيرات يتعرضن منذ لحظة اعتقالهن على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى الضرب والاهانة والشتم، وتمارس بحقهن كافة أنواع التعذيب النفسي والجسدي بهدف تحطيم معنوياتهن، من خلال عزلهن داخل زنازين لا تصلح للحياة الأدمية، وحرمانهم من النوم لساعات طويلة، والشح والتخويف، دون مراعاة لظروفهن. ويتواصل سوء المعاملة طوال عملية اعتقالهن واحتجازهن بأشكال متعددة منها العنف الجنسي والتفتيش الجسدي المهين والمضايقات الصريحة عند الاعتقال وخلالها. كما لا يتم إبلاغ المعتقلات بالمكان الذي يتم نقلهن إليه ونادراً ما يتم إخبار الأسيرات بحقوقهن أثناء الاستنطاق.

ولا يتم اللجوء إلى أساليب التعذيب والمعاملة السيئة هذه كوسيلة لتهريب المحتجزات الفلسطينيات فحسب، بل تستخدم أيضاً كأدوات لإذلال النساء الفلسطينيات وإجبارهن على الاعتراف بما يريد به جيش الاحتلال. وحسب ما جاء في إحدى تقارير مؤسسة الضمير كذلك، فإن سلطات السجون الإسرائيلية والقوات العسكرية تقوم بتجنيد مجندات نساء لاحتجاز ومرافقة السجينات أثناء عمليات النقل. وتبين أن عنفهن تجاه المعتقلين الفلسطينيين والمعتقلات الفلسطينيات لا يقل شدة عن عنف نظرائهن الذكور. وقد سبق وتم توثيق المستويات المتزايدة للعنف ضد الفلسطينيات من قبل المجندات الإسرائيليات، حيث كشفت الشهادات التي تم جمعها في إحدى الدراسات أن المجندات الإسرائيليات يستعملن أساليب عنيفة للسيطرة على الرجال الفلسطينيين والنساء الفلسطينيات في محاولة للحصول على الاحترام والتقدير من الجنود الذكور

أصدرت المؤسسات الفلسطينية المهتمة والمتابعة لوضعية الأسرى والأسيرات؛ هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة بالقدس، تقريرها السنوي المشترك لعام 2021، وتضمن الأرقام الحالية لأعداد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال. ويشير التقرير أن عدد الأسرى والأسيرات وصل نحو 4600، منهم 34 أسيرة من بينهن فتاة قاصر. وبلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو 160 طفلاً. أما عدد المعتقلين اعتقالاً إدارياً فقد بلغ نحو 500 معتقل. ومن ضمن الأسرى والمعتقلين أيضاً تسعة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني.

وإذا كان كل الأسرى - وخاصة منهم الأطفال والقاصرين الذي يعتبر مجرد أسرههم جريمة حرب - يتعرضون للعديد من أصناف الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، فإن وضعية النساء الأسيرات تشكل موضوع اهتمام خاص لما يتعرضن له كنساء من ممارسات عنيفة وأشكال انتقام بغيضة ولتجربتهن الخاصة في مقاومة الاحتلال من داخل السجون.

الأسيرات الفلسطينيات ومعركة سجن الدامون الأخيرة

حسب تقارير مؤسسات الأسرى الفلسطينية، فإن ضمن الأسيرات الأربعة والثلاثين التي تعتقلهن سلطات الاحتلال، إلى حدود نهاية السنة الماضية في سجونها، توجد الفتاة القاصر نفوذ حماد التي تبلغ من العمر 14 عاماً، كما أن أقدم الأسيرات هي ميسون موسى التي اعتقلت سنة 2015. من ضمنهن أيضاً الأسيرتان شروق دويات وشاتيليا عياد الحكومتان بأعلى مدة الحكم، وهي 16 عاماً. مع أن ميسون موسى وعائشة الأفغاني محكومتان أيضاً بمدة طويلة وهي 15 عاماً. ومن بين الأسيرات كذلك توجد إحدى عشر أما محرومات من احتضان أبنائهن، ومن ضمنهن المعتقلة شروق البدن المعتقلة إدارياً. وتشكل حالة الأسيرة إسراء جعابيض من القدس حالة استثنائية بامتياز، بسبب وضعها الصحي المتدهور جدا نتيجة الحروق البليغة التي تعرضت لها قبيل اعتقالها بعد أن اشتعلت النيران في سيارتها جراء إطلاق الرصاص عليها من طرف جنود الاحتلال وتفجيرها. وهي محكومة بـ 11 سنة سجناً، وحرمت من الرعاية الطبية الضرورية بعد الحريق، مما نتج عنه تشوهات بليغة في وجهها ورأسها وصدرها، كما بترت أصابعها.

وقد تابعت العديد من المنظمات - المعنية بقضية الشعب الفلسطيني ووضعية أسراه في سجون الاحتلال - المعركة التي خاضتها الأسيرات في الأسابيع الأخيرة بسجن الدامون بعد أن استهدفتهن سلطات الاحتلال بالاعتداء على كرامتهن محاولة المس بمعنوياتهن. وهو ما واجهته بعزيمة قوية وخضن رفضاً لذلك معركة بطولية. وعبرت العديد من التنظيمات الحقوقية والديمقراطية عن إدانتها لممارسات الاحتلال ضد الأسيرات الفلسطينيات في هذا السجن، معبرة عن مساندتهن للمعركة التي خاضتها أولئك الأسيرات إثر ما استهدفتهن من أصناف التعذيب وسوء المعاملة الذي تحظره كل المواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب.

وللتذكير فسجن الدامون، حسب موسوعة ويكيبيديا، "أقيم منذ زمن الانتداب البريطاني كمستودع للدخان، بحيث روعي في بنائه توفير الرطوبة لحفظ أوراق الدخان. وبعد عام 1948 وضعت إسرائيل يدها عليه وتم تحويله إلى سجن. يضم حوالي 440 معتقلاً في حين يستوعب مبناه في الأصل 300 فقط". كما أنه سجن يقع خارج الأراضي المحتلة عام 1967، في انتهاك مباشر للمادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أنه يجب على سلطة الاحتلال احتجاز أفراد

الثقافة والتغيير

عود على بدء

نورالدين موعايب

غالباً ما لا نردد شيئاً، ونلج في التردد، إلا إذا كنا نفتقد هذا الشيء، ونتوق إلى تحقيق إشباعه. من ذلك أن الشعوب المستثناة من الديمقراطية لا تثيرها بشكل وسواسي، أما المجتمعات التي آمنت بها تنظيراً وممارسة فتتصرف إلى غيرها من المفاهيم الإشكالية، كدأبي في مساهمات أخرى حين حاولت مقارنة مفهوم الكرامة، لذلك أستأذنك -أيها القارئ الفاضل- محاولاً مساهمة أخرى عليها تنور وتثور، واعداء مقارنة مفهوم الحرية، الذي يجاور مفهوم الكرامة. بدهي أن تعذر تحقق المثالية واستعصاء تحقيقها لا يعفيان من الالتفاف حول ثوابت هي من صميم خصوصية الكائن البشري بأقبيتها، كهوفها وسرايبتها التي تتضاعف كما الفطائر، وهي كائنة ما كانت لا تقبل المصادرة، ولا تستسيغ المزايدة، وحتى أكون أقرب إليها من حبل الوريد حسبي أن اقتصر على ملامسة قيمة القيم. والمستطرف، المستطرف أن هذه القيمة لا تتقدم ولا تستنجد ذاتها، إذ تتأكد حجيتها وشرعيتها كلما أوغل الإنسان المعاصر في تحضره لاسيما بعد تطور منظومة حقوق الإنسان بأجيالها المختلفة.

ويمكن اعتبارها قيمة جمعا بصيغة المفرد لأنها هي مقدمة القيم الكونية بقضها وقضيضها. وعندي أن رصد أخطر عوائق الكرامة قد يبسر الظفر ببعض تمثاتها، وهكذا فإن العائق الأكبر والأعتى هو الاستبعاد ذو المشتقات المقيتة من قبيل الاضطهاد والقمع والقهر، و ما إلى سوى هذا مما يبييض، ويعشش، بل ويضرخ في المجتمعات المستبدة، هذه المجتمعات التي تعادي العقل الحر، المرید الناقد، الراغب، المتطلع إلى الانعتاق، بما أنه ليس له ما يخسره إلا قيوده، فلا هو فارس ترجل، ولا هو مناضل ترهل، وإن اتسع الخرق على الراقق، حتى لكان بيتي الشاعر الفلسطيني، الشهيد، عبد الرحيم محمود يلخصان رؤيا العالم لدى ذلك المناضل:

سأحمل روحي على راحتتي
وألقي بها في مهاوي الردى
فإما حياة تسر الصديق
وأما ممات يغيب العدى

فاذا هو عنيد، شهيد لا يرثيه حق رثائه، إلا من كفكف دموعه واتبع خطاه دونما استكثار. وغني عن البيان أن الكرامة معيار أو محك لا يقبل التشذير..

إنه ممانع ضد الإذعان، يرفض الإذلال، ويبارك أهل الطموح، وبناء الصروح، صروح إنسانية الإنسان، في كل زمان.. لهذا وذاك نصت المادة الأولى من مواد حقوق الإنسان-بلا أي تحفظ- "على أن الناس يولدون جميعاً أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق". بل إن الديباجة تعمدت تقديم الكرامة لأنها هي الأصل، أما البقية فهي فروع، وهل يسمو الفرع سمو الأصل؟؟؟

هكذا يتضح قول جميل صليبا في "المعجم الفلسفي" (الجزء الأخير، دار الكتاب اللبناني. 1982. ص: 227 بتصرف.): "إن الكرامة هي اتصاف الإنسان بما يليق به من الفضائل التي تجعله أهلاً للاحترام في عين نفسه، وعين غيره". ويشترط صليبا الكرامة بالعقل، مستشهداً بقول باسكال: "تقوم كرامة الإنسان على الفكر"، معترفاً بأن كرامة الإنسان هي كونه غاية في ذاته..

والظاهر أن تأمين الكرامة لذوي "الاحتياجات" الخاصة أحجى من اشتراط العقل.. أليس العقل نسبياً، يمكن أن يتفاوت في مستويات امتلاكه حتى من كان من غير ذوي تلك "الاحتياجات"؟

لا تسافر

جواد ذو الهممة

قدك وبهاؤك فوق الحكايا
والنوادير؟؟؟
حتى أن غضبك يجعلني
شاعر؟؟؟
فهل بعد هذا يهون أن تسافر؟
كن في حبي مسافر؟
ولا تعقد الحكاية أو تغادر
عرفتك تنأى عن الكباثر؟؟؟
ولا تحقر في عذابي الصغائر
.....؟؟؟؟
وكنت الشفاء لكل جرح غائر
والرفيق في كل وقت جائر؟؟؟
وإن أردت؟ لن تسافر؟؟؟؟
فأنا بطاقة هويتك ودونها لست
عابر؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟
فلم تبخس كرامتك في الطرقات
والمعابر؟؟
وأنت عندي حبيب فوق كل
المظاهر
وأنت قلبي وحياتي فكيف دوني
تسافر؟؟؟

أتغزل بالظلمة وعقلي
حائر.....؟؟؟
لا تسافر.....
بقاؤك سر نادر

قلت للحبيب: لا تسافر
وبغيرتي لا تغامر؟؟؟؟
فأنا دون تأمل عينيك خاسر....
وعلى البعد الأول كنت صابر



كلامك بحر وافر
عشقتك لا تكفيه خطب المنابر
.....؟؟؟؟؟؟؟؟
جمال طلتك يمزج المشاعر
.....؟؟؟؟؟؟؟؟

وقلبي على الجفاء ليس قادر
أيهون أن تتركني في الليل ساهر؟
أناجي النجوم بلا ستائر؟؟؟؟
أصـارح القمر
بالسراثر.....؟؟؟؟؟؟؟؟

قلب وقيثارة، (أنقاد خريف)

رشيد جندول

لمخالب الغربان ومناقير
الصقور ...
أشجار الخريف لن تحمي
عشك...
أشجار الخريف لن تحمي
حتى نفسها ...
في الخريف تصبح كل
الأشجار عيدان للحطب ...
فريستا للهب النار
فريستا لطعنات الحطاب ...
فكيف تحمي قلبك الدامي
من صائد بمخالب بثار ..؟؟
إرحل الى الجنوب ان
استطعت ...
كطير اللقلق ...
أو إنتحر في صمتك...
اعزف على قيثارتك ، لحنك
الأخير ...
ففاقد الشيء لا يعطيه
وليس لك اي إختيار ...

ترمي الأشجار معاطفها
لتبقى صامدات...
تتخلى عن كل أوراقها
القديمة لتتجدد عند حلول

في الخريف لا تختبئ قلبك
وسط الاشجار ... فأشجار
الخريف مكشوفتا لكل الصقور
الجارحة ...



الربيع ...
في الخريف...
لا تختبئ قلبك وسط
الأشجار، لأنها تصبح
مكشوفتا للجوارح ...
ويصبح قلبك فريستا

أشجار الخريف تتعري
للريح...
تتعري للثلوج...
تتعري للعواصف
وامطارها...
في الخريف...

معين بسيسو هذا الشاعر الثائر الذي يجب أن ينصف

وليد العوض

تئن تحت وطأة تداعياته وكأنها كما رآها معين في قصيدته "المدينة المحاصرة"، مردداً بصوته الراحل:

هذي الحساء غزة في مآتمها تدور

ما بين جوعى في الخيام وبين عطشى في القبور

ومعذب يقتات من دمه ويعتصر الجذور

صور من الإذلال فأغضب أيها الشعب الأسير

سياطهم كتب مصائرنا على تلك الظهور

بهذه الكلمات المفعمة بالحماسة والأمل، وصف قبل أكثر من خمسين عاماً الشاعر الشيوعي الراحل معين بسيسو الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، غزة التي نراها اليوم في بحر آلامها وحلقة ظلامها وتكاد تغرق في ازيمات لا تنتهي، لكنها لم تفقد يوماً الأمل بأبنائها وهي حتما سترى النور الذي بشر به ابنها البار ابو توفيق وحتماً ستأتي تلك اللحظة التي ينهض فيها الشعب ويقول كما قال معين (أنت ان نطقت مت وانت ان سكت مت فقلها ومت) ، غزة هذه المثخنة بالجراح والحصار ستنهض حتما ستنهض وتنفض الغبار عن وجهها الجميل ستشذب شعرها الممتد على طول شاطئها الجميل ورمالها الذهبية، ستكحل عيناها وتبتسم تعانق حريتها التي سلبت وتعيد رسم مستقبلها المشرق كجزء من الوطن.

غزة وهي تتذكر معين تتلمذ على وسادتها الملتخية بالوجع تردد بصوت كتوم ما قاله ابنها البار في قصيدته "التحدي" (لن تطفنوا مهما نفختم في الدجى هذي المشاعل، الشعب أوقدها وسار بها قوافل في قوافل). غزة التي تحتضن البحر ولا تخشاه، حيث ولد معين في ازقتها وحواريها الضيقة وعلى مقاعد مدارسها تلقى علومه وعلم طلابه على السير في دروب الكفاح وخاض مع الشعب المقاوم أروع صفحات الكفاح في مواجهة مشروع التوطين واسقاطه في خمسينات القرن الماضي، وشق ازرار قميصه وهو يتقدم المظاهرات الشعبية التي نظمها الحزب لإسقاط مشروع توطين اللاجئين في صحراء سيناء حيث علا صوت معين هادراً وخلفه الجماهير (لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان) حيث سقط رفيقه الذي افتداه حسني بلال شهيداً مخضباً بدمائه ثرى الوطن.

غزة هذه ستنهض وهي ما زلت تذكره وتحفظ روح التحدي الذي زرعها معين وهي قطعاً لن تخيب ظنه، ونحن اليوم نكتب في الذكرى الثامنة والثلاثين لرحيله نصرخ بمليء فينا متى يتم انصاف هذا الشاعر الثائر ومتى سيحل ذلك اليوم الذي تشهد فيه غزة بناء صرحاً ثقافياً كبيراً ولائقاً تقديراً وتكريماً لمعين كما تم لزملائه الذين أحبهم.

جبينه كثائر من ثوار القرن العشرين.

في ذكرى رحيله يتذكره الاحرار والتقدميين الذين ناضل الى جانبهم في سوريا والعراق ومصر كما يتذكره التقدميون والاحرار من الكتاب والشعراء والادباء في العالم اجمع وامضى سنوات طوال الى جانبهم في الزنازين دفاعاً عن حقوق شعبنا كما عن حقوق العمال والكادحين، يتذكره الجميع دون استثناء ، لكننا نحن ابناء الشعب الفلسطيني والشيوعيون على وجه الخصوص أكثر من يفتقده في ذكرى الرحيل ونحن نعيش في ظلام مدلهم نبحت بين احرف كلماته عن بريق امل يسعفنا في غياهب الظلم والظلام المتربع



على صدورنا، نبحت ونبحث فلا نجد سوى وقع كلماته المؤثرة التي طرزها بكل جوارحه تعبيراً لوجه لشعبه وفلسطين وانحيازه للفقراء ولغزة الجريحة المسكونة هذه الايام بألم الانقسام

والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

اليوم في الذكرى الثامنة والثلاثون لرحيله المؤلم يتذكره رفاقه الشيوعيين واصدقائه كما وكل الوطنيين والاحرار في العالم اجمع، يتذكره ويسير على خطاه من مثلت وما زالت لهم كلماته المفعمة بروح التحدي وحب الوطن والانحياز للفقراء والعمال طريقاً ومنهجاً يواصلون السير عليه على مدار سني حياتهم.

اليوم يفتقده شعبنا الفلسطيني الذي عرف معين بسيسو القائد الشجاع والملم الذي لا يهاب مدافعا عن حقوقهم في مواجهة كافة المؤامرات، يتذكره الفدائيون الفلسطينيون واللبنانيين خلال ايام الحصار ال 88 لعاصمة المقاومة بيروت حين وقف معهم على المتراس بكلماته المطرزة بالرصاص على صفحات جريدة المعركة التي اصدرها مع زملاءه الكتاب ورفاقه والهبث بكلماتها حماسة الفدائيون على خطوط النار في اخطر اللحظات ، يتذكره شاطئ الرملة البيضاء وصخرة الروشة وهو يطل عليها من شرفة مكتبه في مجلة اللوتس كما تتذكره رمال شاطئ غزة وهو فتياً تتطاير خصلات كثيرة شعره على

غزة التي تحتضن البحر ولا تخشاه، حيث ولد معين في ازقتها وحواريها الضيقة وعلى مقاعد مدارسها تلقى علومه وعلم طلابه على السير في دروب الكفاح وخاض مع الشعب المقاوم أروع صفحات الكفاح في مواجهة مشروع التوطين واسقاطه في خمسينات القرن الماضي



الحسن العميمي من مواليد 1970 ببيوكري استاذ التعليم الابتدائي مجاز في علم الاجتماع من جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهراز- فاس متزوج وأب لثلاثة أبناء. مناضل مسؤول في الأجهزة المحلية والجهوية والوطنية للنهج الديمقراطي نقابيا أناضل في صفوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) وحقوقيا أناضل في صفوف الجمعية المغربية لحقوق الانسان .

أشكال القمع التي يتعرض لها المناضلون والمناضلات والملاحظ أيضا أنه رغم أشكال القمع والاعتقالات المستمرة وأساليب التهيب والتخويف وأساليب الاغراء المتبعة من طرف أجهزة النظام السرية والعلنية ظلت الاحتجاجات مستمرة بشكل أو بآخر رغم ظروف الحجر الصحي بسبب جائحة كورونا التي يستغلها المخزن، إلا أنها تبقى احتجاجات متفرقة في الزمان والمكان قاسمها المشترك مطالب اجتماعية (مرتبطة بالشغل - غلاء الاسعار - الخدمات الاجتماعية...) تتوخى تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية والدفاع عن بعض المكتسبات بشروط وإمكانيات مختلفة، مما يحتم ويفرض الانخراط في جهات اجتماعية قادرة على توحيد النضالات وقيادتها بتصور أهداف وأساليب عمل واضحة تراعي الخصوصيات المحلية والجهوية والوطنية.

3 استغل المخزن الجائحة لتشديد تقوله وقمع الاحتجاجات بدعوى التدابير الاحترازية، ما أثر ذلك على هذه الاحتجاجات في ضوء الأساليب النضالية المعتددة فيها؟

لقد استغل المخزن جائحة كورونا بشكل كبير لفرض هيمنته وتسلطه واستبداده، من خلال منع الاشكال الاحتجاجية السلمية وكافة اشكال التجمعات المطالبة بالحقوق او التي لها صبغة تنظيمية إضافة إلى منع التنقلات بين المدن بالنسبة للأشخاص وربطها بضرورة الحصول على ترخيص إداري، مما كان له الأثر الكبير في بداية الجائحة على تراجع الاحتجاجات في الفضاء العام، لكن سرعان ما تصاعدت الاشكال الاحتجاجية في مختلف المناطق والجهات وأعلى المستوى المركزي أيضا، خصوصا بعد التخفيف من اجراءات الحجر الصحي وتراجع مؤشرات انتشار الوباء لتعود الجماهير الى الشارع العام سواء بتنظيم إضرابات (عمالية في قطاع الزراعة والصناعة وفي قطاع الوظيفة العمومية...) واحتجاج المواطنين على تردي الخدمات والغلاء إضافة إلى احتجاج الطلبة والمعلمين والمحامين وغيرهم ضدا على الاجراءات المتعلقة بفرض تقديم جواز التلقيح لولوج المؤسسات العمومية.

4 مع كل حركة احتجاجية تطرح مهام القوى المناضلة من أجل التغيير باعتبارها حاضنة للفكر وللعمل الاحتجاجي ضد الاستبداد والفساد والاستغلال والتفافها في احدى هذه الجوانب او كلها مع الحركات الاحتجاجية، كيف تقيمون دور هذه القوى في الحركات الاحتجاجية الراهنة؟

للقوى المناضلة من أجل التغيير دور مهم في إسناد ودعم الحركات الاحتجاجية والدفع بها من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال انخراط مناضلي ومناضلات هذه القوى في الاحتجاجات والعمل الى جانب الجماهير المحتجة من أجل حقوقها وكرامتها وضد تغول وتسلط الدولة المخزنية، إلا أنه يظهر أن بعض الاحتجاجات تتجاوز هذه القوى في بعض المناطق وتصبح تابعة لها ومتأخرة في مواكبتها والفعل فيها مما يحتم ويستدعي من هذه القوى بذل جهد كبير لتأطير هذه النضالات وربطها بالنضال العام.

1 - أسباب سياسية : هذه الأسباب يمكن اجمالها في الاختيارات السياسية التي انتهجها النظام المخزني وحكومته الرجعية، بدءا بتطبيق الاملاءات التقشفية للمؤسسات المالية الدولية والتي انعكست بشكل واضح على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والشغل.... علاوة على فشل خيار تدبير المجالس المحلية للجماعات الترابية التي أصبحت وكرا للفساد



المالي وبعيدة كل البعد عن توفير حاجيات المواطنين والمواطنات بفعل تحكم وزارة الداخلية ورغبة "المنتخبين" في الاغتناء وقضاء مصالحهم الشخصية.... إضافة الى رغبة المخزن الواضحة في محاصرة مناطق بعينها والعمل على تهيمشها واجتثاث كل مقاومة شعبية ومحاصرة القوى السياسية المعارضة الراضة للسياسات المخزنية من خلال التضييق على عملها وفبركة ملفات المتابعات القضائية للمناضلين والمناضلات وتكميم افواه الصحافة الحرة المستقلة واعتقال الصحفيين...

2 بعد حركة 20 فبراير المجيدة لسنة 2011 التي جسدت احتجاجا شعبيا شاملا ترابيا ومطلبيا، توسعت شرارة الاحتجاج في المستويات الجهوية والمحلية والقطاعية (حراك الريف، جرادة، الاساتذة المتعاقدون...)، ما تصوركم لهذه الاشكال الاحتجاجية المحلية والقطاعية في علاقتها بمطالب العدالة الاجتماعية والحرية الكرامة؟

بالفعل لقد عرف المغرب بفعل حركة 20 فبراير المجيدة تحولا كبيرا تمثل في ازالة هاجس الخوف من المخزن كسلطة قمعية لكل الاشكال الاحتجاجية المطالبة بالحقوق والحرية مما أدى الى تزايد وتوسع انتشار الاحتجاجات في جميع مناطق المغرب، فتنوعت مطالبها بتنوع الفئات والطبقات الاجتماعية المشاركة فيها، وقد لعبت وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة من فايسبوك و واتساب دورا مهما ومحوريا في التواصل والتعبئة للمعارك وفي فضح الانتهاكات، وتوثيق

1 يعرف المغرب تنامي الحركات الاحتجاجية بارتباط مع اشتداد القهر السياسي المخزني وانتهاك الحقوق والاستغلال الرأسمالي للطبقات الكادحة، فما القضايا الرئيسة المحركة لهذه الاحتجاجات؟

عرفت السنوات الاخيرة مجموعة من الاحتجاجات

الاجتماعية في مختلف مناطق المغرب، سواء في الريف جرادة زاكورة ومناطق عديدة، للمطالبة بتحسين الازوضاع الاجتماعية للفئات الشعبية العريضة التي تضررت كثيرا من جراء السياسات الاشعبية المتبعة من طرف الدولة المخزنية وحكوماتها المتوالية، وقد ازدادت الازوضاع تفاقما بفعل اجراءات الحجر الصحي وما تبعه من تغول الدولة واستغلالها لظروف الجائحة لفرض مزيد من القهر والاستبداد والهيمنة على مختلف مناحي الحياة العامة بل والخاصة، مما أدى الى احتجاجات اجتماعية كثيرة شملت مختلف مناطق المغرب، وخاصتها فئات اجتماعية متعددة الانتماء الطبقي (عمال مختلف القطاعات - اساتذة - محامون - موظفون - متقاعدون - فلاحون - بحارة - معطلون - تجار الرصيف - طلبة الجامعات والمدارس العليا - التلاميذ - سكان الاحياء الشعبية...) فمن وجهة نظري يمكن أن الخص خلفيات هذه الاحتجاجات الى مايلي:

- أسباب اجتماعية اقتصادية: تتجلى هذه الاسباب في الخصائص الكبير الذي تعاني منه عدة مناطق بالمغرب في القطاعات الاجتماعية الاساسية كالتعليم والصحة والتشغيل والتجهيز وفي التفاوت المجالي لتوزيع المالية العمومية، حيث تحظى مناطق بعينها بحصة الاسد بينما مناطق تعيش التهميش والاقصاء الانتقامي أحيانا، مما نتج عنه ارتفاع نسب البطالة وتردي الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وقلة التجهيزات وانعدامها أحيانا وصعوبة العيش وعدم القدرة على تأمين الحاجيات الاساسية بسبب ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة.

من وحي الأحداث

التنمية البشرية تغير اسمها

لتصبح "برنامج أوراش"

التيتي الحبيب

لا جديد تحت سماء الدولة الفاشلة. هي فقط تحاول إظهار أن هناك انطلاقة جديدة والواقع أنها تستحلب الخطاب وتولد منه خطابا يزعم أنه يحمل الجديد. هذا ما تكشفه دورية او منشور 03/2022 المؤرخ ب 12 يناير 2022 المتعلق "برنامج أوراش" يتكلم المنشور على خلق 250 الف فرصة عمل (وليس منصب شغل قار ومنتهج) في غضون سنتي 2022-2023 وخصصت له ميزانية 2.25 مليار درهما يذهب 80% إلى ما سمي بالأوراش العامة المؤقتة ومدتها المتوسطة 6 اشهر و 20% أوراش لدعم الإدماج المستدام ومدتها المتوسطة لا تتجاوز 24 شهرا بأجر لا يقل عن الحد الأدنى للأجور.

فما هي حقيقة "برنامج أوراش"؟ من خلال قراءة بسيطة للمنشور المذكور أعلاه يتضح أننا إزاء صيغة جديدة لخطة التنمية البشرية التي تم تطبيقها منذ 2005 وأنفقت عليها عشرات الملايير من الدراهم المستخلصة من عائدات حوصصة المؤسسات والشركات العمومية. تغير فقط الاسم، لكن الفاعلين الأساسيين لا زالوا هم انفسهم، ابتداء من المستفيدين الأساسيين كما يذكرهم المنشور وهم " جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات" والمشرفين الأساسيين وهم السلطات المختصة في وزارة الداخلية والمصالح الخارجية لمختلف الوزارات...

نحن امام نسخة جديدة من خطة التنمية البشرية التي دأبت على تمويل قاعدة اجتماعية توظفها الدولة في الدفاع على النظام القائم أمام المد النضالي الذي يعرفه شعبنا والذي أفرز حركة 20 فبراير كجواب على إفلاس الدولة وتقول الاستبداد وكتفاعل إيجابي مع الروح والنفس النضالي الذي عرفته شعوب منطقتنا المغاربية والعربية. إن الدولة تعلم أن معضلة الشغل هي من أبرز مظاهر أزمة نظامها الاقتصادي وأن البطالة أصبحت آفة ترعب كل العائلات ناهيك عن هشاشة الشغل الذي يهدد استقرار جميع الفئات الاجتماعية ولم تنجو منه حتى الفئات الوسطى.

فاذا كان من معنى "برنامج أوراش" فإنه في جوهره لا يعدو عن عملية ضخ 2.5 مليار درهما خلال سنتين في هذه الفئات المعتادة على تمويلات التنمية البشرية ومعها طابور المافيات التي كانت تشرف على عملية التوزيع هذه بتنظيم الجمعيات والتعاونيات، وبرنامج أوراش خلق لهذه الفئة فرصة التأطير والتكوين وبذلك سيتم النهب رسمياً. ومن جهة ثانية يحاول "برنامج أوراش" توسيع القاعدة لما سماه الطبقة المتوسطة وذلك بتخصيصه ل نسبة 20% من توزيع الدعم لبعض الشركات أو إعفاءها من بعض الترحيلات تحت مبرر انخراطها في التنمية المستدامة.

إن الدولة الفاشلة لم تستطع خلق دينامية اقتصادية جديدة توفر نموا اقتصاديا يترجم في خلق مناصب الشغل المنتج والقار ولذلك نراها تغير الخطاب المتعلق بالتنمية البشرية وتسميه "برنامج أوراش" المحدود الأثر في الزمان، ويجعل من المستفيدين جيشا ينتظر ما ستجود به عليه الدولة في المستقبل إنه برنامج خلق الانتظار لا غير ومعه محاولة شراء السلم الاجتماعي.

بيان الحزب الشيوعي السوداني

والدعم السريع لوزارة المالية، وتفكيك التمكين واستعادة أموال الشعب المنهوبة والسيادة الوطنية بخروج السودان من كل المحاور العسكرية، ووقف إرسال المرتزقة باسم السودان لحرب اليمن وتحقيق السلام الشامل والعدل بعد فشل اتساق جوبا الجزئي والقائم على المسارات والمحاصصات، وعودة

كما نرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد، كما في تهديد وزير الدفاع المصري - إن صح ما جاء في الوسائط- للمعتصمين في الشمالية، وضرورة مواصلة المقاومة بمختلف الأشكال (اعتصامات، إضرابات، وقفات احتجاجية، مظاهرات ليلية بالأحياء، مذكرات وعرائض، وتطريش

ارتكبت قوات الاحتلال الفاشية مجزرة جديدة في مليونية 17 يناير ضد المتظاهرين السلميين أدت لاستشهاد ثمانية شهداء وإصابة واعتقال العشرات، ليصل عدد الشهداء إلى اثنين وسبعون شهيداً منذ الانقلاب الدموي في 25 أكتوبر، وإصابة أكثر من 1000 من الثوار في أشنع جريمة ضد



النازحين لقراهم وإعمار مناطقهم، وعودة المستوطنين من دول الجوار إلى بلدانهم، وحل الميليشيات وجمع السلاح، ومحاكمة المتورطين في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتقديم البشير ومن معه للمحكمة الجنائية الدولية، ومراجعة كل الاتفاقيات حول الأراضي التي تصل عقودها إلى 99 عاماً، وعودة كل الأرض المحتلة (حلايب- شلاتين- الفشقة- أبورماد) للسودان والغاء اتفاقيات القواعد العسكرية لأمريكا وروسيا على البحر الأحمر، والغاء القوانين المقيدة للحريات، وحرية وديمقراطية، واستقلالية الحركة النقابية وعودة المفاوضين العسكريين والمدنيين للخدمة وتسوية حقوقهم، وقيام المؤتمر الدستوري في نهاية الفترة الانتقالية، والتوافق على دستور ديمقراطي وقانون انتخابات ديمقراطي لقيام انتخابات حرة نزيهة في نهاية الفترة الانتقالية.

* المجد والخلود للشهداء، والعزاء لأسرهم..

* عاجل الشفاء للجرحى وعوداً حميداً للمفقودين..

* الحرية لجميع المعتقلين..

الشوارع ومدخل المدن، وقفل المداخل الحدودية لمنع تهريب ثرواتنا خارج البلاد وحمايتها من النهب وحق المناطق من عائدات ثرواتها من ذهب واستثمارات زراعية وثروة حيوانية... الخ.)، كما نرفض أكاذيب جهاز الأمن الكيزاني في شيطنة لجان المقاومة والحزب الشيوعي وتجمع المهنيين وجموع الثوار مثل فبركة إصاق التهم للنائر محمد آدم توباك (17 عام) باغتيال العميد شرطة على بريمة (له الرحمة والمغفرة) والذي يستحيل تصديقه، ورجحت المعلومات حسب ما جاء في الراكوبة بتاريخ 17 يناير 2022 أنهم هم الذين قاموا باغتياله بسبب اعتراضه على قمع الثوار بالرصاص الحي، كل ذلك لتبرير القمع الوحشي ضد الثوار وضد المتظاهرين السلميين كما حدث في مجزرة 17 يناير الدموية. وأخيراً نؤكد على أوسع تحالف لإسقاط الانقلاب بوثيقة دستورية جديدة تؤكد الحكم المدني الديمقراطي وعودة العسكر للثكنات وإلغاء حالة الطوارئ، وكل الإجراءات التعسفية وحل كل الميليشيات من (دعم سريع- كتائب الظل وأمن الكيزان وميليشيات الحركات... الخ.) وقيام الجيش القومي المهني الموحد بعقيدة وطنية، وضم شركات الجيش والأمن والشرطة

الإنسانية.

إننا ندين تلك المجزرة الوحشية، ونطالب بتقديم الجناة للمحاكمة، وإيقاف إطلاق الرصاص، والقنابل الصوتية، ومدافع الدوشكا على التجمعات والمظاهرات السلمية باعتبار ذلك انتهاك لحق الحياة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما ندعو لأوسع تحالف لإسقاط الانقلاب الدموي وقيام الحكم المدني الديمقراطي وقيام المركز الموحد على أساس وثيقة دستورية جديدة تؤكد الدولة المدنية الديمقراطية، يساعد في ذلك اتساع قاعدة المعارضة بدخول جماهير المناطق كما في اعتصام جماهير الشمالية والفاشر من أجل مطالبها والحفاظ على ثروات البلاد من النهب وحققها في تنمية مناطقها، ودخول المهنيين والموظفين والعاملين وتجمعاتهم النقابية ولجان تسييرهم النقابية في الإضراب السياسي العام والعصيان المدني لمدة يومين استنكاراً للمجزرة الوحشية بعد أن طغح الكيل وما عاد الصمت ممكناً، وضرورة أوسع مشاركة جماهيرية فيها، كل ذلك يصب في التحضير الجيد للإضراب السياسي العام والعصيان المدني لإسقاط الانقلاب وانتزاع الحكم المدني الديمقراطي.